جامعة قاصدي مرباح ورقلة- الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

فرع: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد قياسي

بعنوان:

دور التنمية البشرية في النمو الاقتصادي
دراسة حالة دول المغرب العربي خلال الفترة 2000-2016

من إعداد الطالب: سليمان محمة

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ:

أما اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور: سلامي أحمد	**جامعة ورقلة**	**رئيسا**
الدكتور: اسماعيل بن قانة	**جامعة ورقلة**	**مشرفا و مقررا**
الدكتور: ميلودي عبد العزيز	**جامعة ورقلة**	**عضوا مناقشا**

السنة الدراسية: 2018/2017

الإهداء

أهدي عملي وثمرة جهدي بعد الحمد لله الواحد الأحد على توفيقه ونعمته ، إلى والدي الكريمين حفظهما لله وإخوتي وأخواتي الأعزاء والى العائلة الكبيرة

وجميع أصدقائي سواء في دفعتي أو في مسقط رأسي وإلى كل طالب علم يبتغي فضلا من الله به.

الشكـر

الحمد الله الذي وفقني إلى إتمام هذه المذكرة، وأحمده تعالى وأشكره على نعمة العلم التي وهبني إياها، وأن أبلغني هذه المرتبة.

وأتقدم بجزيل الشكر للأستاذ القدير المشرف "**اسماعيل بن قانة**" الذي أنار علي بتوجيهاته السديدة ونصائحه القيمة وتوجهاته الرشيدة والتي ساعدتني في إتمام هذا العمل، فكان بحق مشرفا وسندا لي فشكرا لك يا أستاذي.

كما لا أنسى التوجه بالشكر والامتنان إلى أفراد عائلتي الذين دعموني وحفزوني بشكل متواصل في سبيل تحقيق هذا العمل، وإلى كل من ساهم في ذلك من قريب أو بعيد.

لكم جميعا تشكراتي الخالصة.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى اثر الاهتمام بتنمية الرأسمال البشري بالنهوض بأداء النمو الاقتصادي للمنطقة العربية وتحديدا في جزئها الغربي، على اعتبار أن الكثير من الدراسات المعاصرة ناقشت أهمية الدور الذي يلعبه الإنسان في النهوض بتنمية بلاده ومجتمعه خصوصا في حال الاهتمام به وبحاجته.

وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة ذات مدى طويل ما بين تطوير برامج التنمية البشرية وتحسين مستويات النمو الاقتصادي لاقتصاديات البلدان المدروسة، فالصحة والتعليم والتغذية وغيرها هي من الحاجات الأساسية التي ترتبط بها قاطرة التنمية، على ان سوء الإنفاق عليها لن يحقق الأهداف المطلوبة كما أن ضعف استغلالها او تهميشها سيجعلها لقمة سهلة تستغل من غير بلدانها والتي تعاني اما من ضعف حجم عمالتها او من شيخوخة شعوبها.

الكلمات الدالة: رأس مال البشري، النمو الاقتصادي ، المغرب العربي، الحاجات الاساسية، التكامل المتزامن ، نماذج بانل.

Abstract:

The purpose of this research paper is to examine the importance of the role of human development in the development of the country and its society, especially in the case of interest in it and its need.

She concluded that there is a long-term relationship between the development of human development programs and the improvement of the economic growth levels of the economies of the studied countries. Health, education, nutrition and others are among the basic needs of the development locomotive. Poor spending on them will not achieve the desired goals and poor exploitation or marginalization. Will make it an easy summit exploited by non-countries, which suffer either from the size of their labor or the aging of their peoples.

Keywords: human capital, economic growth, arab Maghreb, basic needs, coi-integration, PANEL models .

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
الإهداء	
كلمة شكر وعرفان	
الملخص	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة المصطلحات	
مقدمة	أ
الفصل الأول:الاطار المفاهيمي للتنمية البشرية والنمو الاقتصادي	1
تمهيد	
المبحث الأول :مفاهيم عامة حول التنمية البشرية والنمو الاقتصادي	2
المطلب الاول :ماهيـة التنمية	2
المطلب الثاني: مفاهيم متعلقة بالنمو الاقتصادي	7
المطلب الثالث: الاطار المفاهيمي للتنمية البشرية	16
المبحث الثاني :علاقة التنمية البشرية بالنمو الاقتصادي	24
المبحث الثالث :الادبيات السابقة للدراسة	26
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لاثر التنمية البشرية على النمو الاقتصادي	29
تمهيد	30
المبحث الأول: دراسة وصفية لتطور مؤشرات التنمية البشرية و النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي	30
المبحث الثاني: منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة	40
المطلب الأول: منهجية الدراسة	40
المطلب الثاني :الأدوات الكمية والبرامج المعلوماتية المستخدمة في الدراسة	43

المبحث الثالث :عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها	52
المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة	52
المطلب الثاني: دراسة الاستقرارية	53
خلاصة الفصل	62
خاتمة	63
قائمة المراجع	66

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور عدد السكان وتقديراتهم المستقبلية وكذلك التوزيع حسب فئات العمر في دول المغرب العربي	33
02	تطور مؤشر دليل التنمية البشرية في الاقتصاديات المغاربية 2000–2013	35
03	تطور معدلات البطالة في دول المغرب العربي	37
04	قياس معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لدول المغرب العربي خلال الفترة من 2010–2016.	38
05	تطور الاستثمار والادخار المحلي في دول المغرب العربي لسنة 2011	39
06	مؤشرات التنمية البشرية والنمو الاقتصادي في دول المغرب العربي 2000–2016.	39
07	قيم معايير المفاضلة لاختبار افضل نموذج	42
08	نتائج اختبارات جذر الوحدة اللاستقرارية	43
09	نتائج تحديد درجة التاخير الزمني المثلى	56
10	نتائج التقدير وفق طريقةARDL	57
11	نتائج اختبار الحدودBOND TEST	58
12	نتائج اختبارWALD	59

قائمة الاشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تمثيل بياني لسلسلة مؤشر التنمية البشرية حلال الفترة من 2000–2016	41
02	تمثيل بياني لسلسلة مؤشر النمو الاقتصادي خلال الفترة من 2000–2016	42
03	اشكال الانتشار لمؤشرات دليل التنمية البشرية على معدلات النمو	51

	الاقتصادي	
04	المنهجية المتبعة لاختيار النموذج الانسب	54
05	خطوات تطبيق منهجية ARDL	55
06	توزيع البواقي	69

المقدمـــة

مقدمـــة

يعتبر موضوع التنمية البشرية من أحدث مواضيع الساعة ، التي استحوذت على اهتمام وتفكير الكثيرين من المفكرين والممارسين في مجال الإدارة ، فالثروة الحقيقية لأية دولة هم أناسها ،والغرض من التنمية البشرية هو تهيئة بيئة تمكن الناس من التمتع بحياة طويلة وصحية فلتحقيق التنمية البشرية لابد من الاهتمام بالفرد وتحسين قدراته والاستثمار فيه من خلال الصحة والتعليم وتحسين مستويات المعيشة ، التي تساعده في تحقيق تطورات في جميع المجالات وبالتالي القدرة على الانتقال من الراس المال المادي إلى راس المال المعرفي ، وهذا بهدف مواكبة أحدث التطو رات ، فالتنمية البشرية اهتمت وركزت في رسالتها على الافراد ، الذين يمتلكون القدرة على التجديد والتطوير والإبداع ، فالفرد بفكره و ◌ٍامكانياته يعد أهم العناصر الإنتاجية الأكثر ربحية والاهتمام به يجعل الدولة تحقق معدلات للتنمية البشرية مقبولة وتصبح بمثابة القوة الدافعة من أجل التقدم والرقي والرفع من معدلات النمو الاقتصادي والذي يمثل منذ القدم هدفا تسعى جميع الشعوب والأمم بمختلف ثقافاتها وأيدلوجياتها خاصة دول المغرب العربي للعمل على تحقيقه والبحث عن الوسائل والعوامل التي من شانها الرفع من معدل المستوى المعيشي للفرد والنمو الاقتصادي يكون بزيادة الدخل الفردي للسنة الحالية مقابل السنة الماضية، ويعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات التي تفرق بين تقدم الدول وتخلفها.

وبناءا على ما سبق يتم طرح الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة بالشكل التالي: "**هل تساهم التنمية البشرية في تحقيق النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي خلال الفترة 2000– 2016 ؟**"

ومن خلال هذه الإشكالية يتم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1 .ما هو الاطار النظري للنمو الاقتصادي والتنمية البشرية ؟

02– هل هناك علاقة نظرية بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي ؟

03– أي نموذج ملائم لدراسة العلاقة بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي.

04– ماهو اثر تقلبات مؤشرات التنمية البشرية على اداء النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي

ومن خلال هذه الأسئلة يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

– هناك استناد نظري لمختلف المدارس الفكرية لمفهوم التنمية البشرية وكذا النمو الاقتصادي وذلك لما لهما من اهمية في التنمية الاقتصادية لاي دولة.

-هناك تأثير متبادل بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي حيث تعمل التنمية البشرية من خلال توفير الاطارات والموار البشرية العالية المستوى الأمر الذي يؤدي إلى تحقق نمو اقتصادي وزيادة الفعالية، ومن

جهة أخرى يؤدي النمو الاقتصادي وذلك عن طريق زيادة الإنتاج وتنوعه من خلال تنوع الهياكل الإنتاجية للدولة إلى الرفع من القدرة توظيف العمال وطلب الاطارات.

- لا تزال نتائج إستراتيجية تنمية الموارد البشرية ضعيفة، بالرغم من طول الفترة الزمنية منذ أن أعلنت دول المغرب العربي انتهاجها لهذه الإستراتيجية.

– نموذج التاثيرات الثابتة هو النموذج الملائم لهذه الدراسة.

- إن اعتماد دول المغرب العربي على تنمية الموارد البشرية بمختلف انواعها في كل المجالات تعزز من أداء النمو الاقتصادي.

مبررات اختيار الموضوع

الأسباب الموضوعية:

اختصاص الموضوع هو التحقق

يعتبر النمو الاقتصادي والتنمية البشرية من المواضيع الحساسة جدا في الوقت الحالي ، فهي تعد الشغل الشاغل للعديد من الباحثين وصناع القرار في الدول، لذا وجب أن يخصص لها حيز واسع من الكتابات والدراسات الأكاديمية.

الأسباب الذاتية:

إن الرغبة في توجيه رسالة تؤكد على ضرورة فاعلية دور التنمية البشرية في تحقيق نمو اقتصادي في المغرب العربي، إذ ما اعطي لهذا القطاع الدعم والعناية اللازمة له من طرف الدولة.

أهداف الموضوع:

إن الأهداف التي نصبوا إليها من خلال تناولنا لهذا الموضوع هي كالأتي:

– إبراز دور التنمية البشرية في رفع أداء النمو الاقتصادي.

– استعراض دور التنمية البشرية في المغرب العربي في التنمية الاقتصادية.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية دراسة دور تنمية الموارد البشرية في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول العربية انطلاقا مما تلعبه كمحفز للنمو الاقتصادي، وتعتمد كل دول المغرب العربي على تنمية هذا القطاع بكل السبل ليلعب دوره في رفع معدل النمو الاقتصادي .

حدود الدراسة:

الحدود المكانية:تناولت الدراسة مؤشرات التنمية البشرية والنمو الاقتصادي لاقتصاديات دول المغرب العربي(الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا).

الحدود الزمنية: ::2000–2016 فترة التغيرات والاستقرار وتبني برامج التنمية المختلفة الى غاية اليوم في دول المغرب العربي.

خطة البحث :قسم البحث إلى فصلين:

نتناول في الفصل الأول مفاهيم حول التنمية بصفة عامة ثم مختلف مفاهيم النمو الاقتصادي ومختلف المدارس الإقتصادية التي تطرقت إليه، كل حسب تحليلها للنمو الاقتصادي، وبعد ذلك قمنا بعرض الاطار النظري للتنمية البشرية بمختلف جوانبه، ثم تطرقنا إلى الدراسات السابقة التي تناولت نفس الموضوع، و الفصل الثاني الذي جاء بعنوان الدراسة التطبيقية لاثر التنمية البشرية على النمو الاقتصادي الذي نبرز فيه دراسة وصفية لتطور مؤشرات التنمية البشرية والنمو الاقتصادي بدول المغرب العربي وبعدها نتطرق الى التعريف بمتغيرات وادوات الدراسة وفي الاخير الدراسة القياسية وتحليل النتائج، لتختتم الدراسة بجملة من النتائج و التوصيات لتفعيل دور التنمية البشرية في تحقيق النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي.

الفصل الأول : الاطار المفاهيمي للتنمية البشرية والنمو الاقتصادي

الفصل الأول : الاطار المفاهيمي للتنمية البشرية والنمو الاقتصادي:

تمهيد

يعد هدف تحقيق معدلات موجبة للنمو الاقتصادي ضمن الأولويات التي تسعى لها حكومات الدول على اختلافها، وخصوصا عندما يتعلق الأمر بالدول النامية و المتخلفة التي تسعى دوما إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والخروج من دائرة التخلف ومحاربة الفقر وما يصاحبه من معضلات اقتصادية واجتماعية، ويحتوي الفكر الاقتصادي على أفكار تعكس أهمية إسهام التنمية البشرية في تحقيق الإنماء الاقتصادي، وذلك من خلال ما تؤديه من الابداع والاتقان وروح المبادرة والاختراع، وما ينتج عن هذه من استغلال إمكانات اتساع السوق في تحسين الإنتاج وبالتالي تعتبر التنمية البشرية عنصرا أساسيا في عملية الإنماء الاقتصادي للدول المتقدمة والنامية على السواء، وسنحاول التطرق في هذا الفصل إلى العناصر التالية:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التنمية والتنمية البشرية والنمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: علاقة التنمية البشرية بالنمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: الادبيات السابقة للدراسة.

الفصل الاول: الاطار المفاهيمي للتنمية البشرية والنمو الاقتصادي:

نتناول في هذا الفصل المفاهيم العامة الخاصة بالتنمية ثم نتطرق الى المفاهيم المتعلقة بالتنمية البشرية والنمو الاقتصادي مع ابراز العلاقة الموجودة بينهما وفي الاخير نتطرق الى اهم الدراسات السابقة في هذه الدراسة.

المبحث الاول: مفاهيم عامة حول التنمية و التنمية البشرية والنمو الاقتصادي:

نتناول في هذا المبحث مفهوم التنمية بمختلف تعاريفها ثم نتطرق الى المفاهيم الاساسية المتعلقة بالتنمية البشرية وكذا النمو الاقتصادي.

المطلب الاول :ماهيــة التنمية:

اولا: تعريف التنمية:

يعد مفهوم التنمية من المفاهيم العالمية في القرن العشرين ، باعتباره يهدف إلى إحداث تغيير جدري في مجتمع معين ، لكي يكتسب القدرة على التطور الذاتي المستمر، بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل افراده ، و كان أول من استعمل هذا المصطلح هو بوجين ستيليboujine stelli عندما أقترح خطة تنمية العالم عام1889.

وقد كان من أبرز دعاته الاقتصادي البريطاني المعروف (ADAM SMITH)آدم سميث حيث اطلق هذا المفهوم على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة تسمى في مجملها عملية التنمية.

فمصطلح التنمية من المصطلحات ذات المعاني الواسعة التي يصعب تعريفها بشكل محدد، وذلك لاتساع استخدام المفهوم وتطور دلالاته.

- **التنمية لغويا**

مشتقة من النمو، أي ارتفاع الشيء من موضعه إلى موضع آخر" [1]

- **التنمية اصطلاحا**

فقد ورد عن هيئة الأمم المتحدة عام 1955 عن التنمية بأنها:

"العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه اقتصاديا و اجتماعيا معتمدا اكبر اعتماد ممكن على مساهمة الجماعات المحلية " [2]

---

[1] www. étudiant dz.net /V4/T4 25/01/2011 à .10h 35

[2] حسين عبد الحميد احمد رشوان، **التنمية اجتماعيا ،ثقافيا،اقتصاديا ،سياسيا** ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2009 ، 8 .

وهي"ذلك التخطيط الاجتماعي المقصود، و الذي اراد به إدخال أفكار جديدة على النسق الاجتماعي القائم لإحداث تغييرات أساسية في تركيبه بهدف تحسين الحياة و تطويرها في المجتمع للوصول به إلى خيره و رفاهيته . "فالتعريفين المذكورين أعلاه اعتبا ر أن الدولة هي التي تتحكم في وضع خطط التنمية من جميع جوانبها ، وبالتالي فهي عملية مخططة مسبقا ومساهمة الافراد تكون غير ضرورية ، وبالتالي فقد أعطيت الأولوية لمساهمة الحكومة على مساهمة الافراد.

حيث أعادت هيئة الأمم المتحدة عام 1956 تعريف التنمية:

"بأنها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية الاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ، و لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأكبر قدر مستطاع " [1].

فقد اعتبرت هيئة الأمم المتحدة أن افراد المجتمع يساهمون كذلك في تحقيق التنمية بطريقة فعّالة كما تعتبر التنمية بأنّها:

"عملية تستهدف إيجاد ظروف التقدم الاجتماعي و الاقتصادي للمجتمع كله بمشاركته النشطة عن طريق افراده و جماعاته و هيئاته، مع الاعتماد بأقصى درجة على مبادرة هؤلاء الافراد والجماعات والهيئات " [2].

ففي هذا التعريف انتقل مفهوم التنمية من المفهوم السطحي البسيط الذي يركز على مساهمة الدولة ودورها الفعال في تحقيق التنمية ، إلى التعريف الذي يقدم جهود افراد المجتمع على جهود الحكومة إلا أن القضية هنا ليست قضية تقديم أو تأخير بل هي قضية تنسيق وتكامل ، وهذا في الواقع ما ينقص كثير من الجهود المبذولة في المجتمعات ، ومن ناحية أخرى فانه إذا كانت الهيئة قد ركزت عمليات التنمية وأهدافها على النهوض بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية في تعريفها الأول ، ثم عادت وأضافت إلى هذين البعدين بعد ثالث وهو الأحوال الثقافية ، فان كل من التعريفين قد تجاهلا البعد السياسي كبعد قائم بذاته له أثاره الهامة في تنمية وتطور وكذا تقدم الأمم والشعوب.

---

[1] مرجع سابق، ص 14.

[2] خيري خليل الجميلي،**التنمية الادارية في التنمية الاجتماعية**،المكتب الجامعي الحديث ،الاسكندرية،1998، ، ص 14

في حين يمكن كذلك ربط مفهوم التنمية بكيفية استغلال الموارد الطبيعية ، حيث تعتبر التنمية من هذا الجانب بأنّها" :الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة " [1]

مثال ذلك القطن المصري طويل التيلة سلعة رقم (01) في العالم عند تصديره غزل يصبح رقم12) في العالم وعند تصديره منسوجات يصبح رقم (18)في العالم.

ومعنى ذلك أن الدولة التي تستخدم الموارد المتاحة بفعالية وكفاءة هي التي تحقق قيمة مضافة.

إلا أن هذا التعريف يعتبر من المفاهيم التقليدية للتنمية ، لأنه يمكن أن تمتلك الدولة موارد طبيعية هامة و لكن ليس لديها قد رات مؤهلة قادرة على الاستثمار بطريقة مثلى وفعالة.

هذا ما أدى إلى إعادة تعريف التنمية حيث اعتبرت بأنها:

" .الاستخدام الأمثل للموارد سواء المتاحة لدي أو المتاحة لدى الغير[2] "

وبالتالي فالتنمية مرتبطة بالاستغلال الأمثل للموارد فمن استطا ع أن يستغل هذه الموارد ويحقق قيمة مضافة سيحقق تنمية بالضرورة.

لينتقل مفهوم التنمية إلى المفهوم الذي يركز على الموارد البشرية، وهذا على أساس أن البشر هم الركيزة في تقدم المجتمعات وليس الموارد الطبيعية وحدها، وذلك ما وضحه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حيث اتسع مفهوم التنمية لثلاث أبعاد رئيسية:

- تكوين القد رات البشرية مثل تحسين الصحة وتطوير المعرفة وتحسين الدخل.
- الاستخدام الأمثل لهذه الموارد.
- مستوى الرفاه البشري المحقق.

و مما سبق يتضح أن مفهوم التنمية هو مفهوم واسع تعددت وجهات النظر فيه طبقا لما تمليه عليهم طبيعة تخصصاتهم ، فكل منهم يضع تصو را لمفهوم التنمية طبقا للمعايير المتخصص فيها.

ويمكننا القول بأن هناك نظرتين لمفهوم التنمية[3] :

فالنظرة الأولى ترى أنّ التنمية هي عملية على اعتبار أن التغيرات الناجمة عنها تؤدي إلى ردود أفعال في كافة الأنساق ، و هي مجموعة من الخطوات المتتالية و المتداخلة و التي تؤدي إلى تحقيق غايات محدّدة

---

[1] سعد طه علام،**التنمية والدولة**،دار طيبة للنشر والتوزيع،القاهرة،2003،ص109 .

[2] -نفس المرجع السابق ، ص109.

[3] . www. Etudiant dz.net/op cit.

أما النظرة الثانية فتعتبر التنمية أداة، و هذا علما أنّ التنمية ليست هدفا في حد ذاتها بل هي وسيلة لتحقيق أهداف محددّة.

و بالتالي فالتنمية هي:

"أفضل استغلال للموارد الطبيعية المادية و البشرية بكفاءة و فعالية ، من أجل تطوير كافة الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الإدارية و الصحية و الثقافية و البيئية ، و ذلك من خلال تضافر الجهود الرسمية و الشعبية معا دون تبعية لأي جهة كانت[1] "

فالتنمية هي استغلال للموارد بكفاءة من أجل تحقيق تطورات في جميع المجالات و ذلك بتعاون افراد المجتمع و الهيئات الرسمية ، حيث أنّ هذا التعريف يعتبر تعريف جامع للتعريفات السابقة الذكر.

- المفاهيم ذات الصلة بالتنمية:

إن الكثير من الباحثين في موضوع التنمية يقعون في لبس وتداخل في المفاهيم حول هذا المصطلح حيث يخلطون بينه وبين مجموعة من المصطلحات المشابهة ، له سواء من حيث التقارب اللغوي كمصطلح "النمو "أو من حيث التشابه في المدلول كمصطلح" التحديث"و من بين أهم هذه المفاهيم نذكر

Growthالنمو

Modernisationالتحديث

Changeالتغير

Evolutionالتطور

<u>ثانيا :أسباب و أهداف التنمية:</u>

<u>01- أسباب التنمية:</u>

إن ظهور مصطلح التنمية كان نتيجة حتمية لعدة أسباب نوجزها فيما يلي:

- المخلفات السلبية التي خلفها الاستعمار من نهب و دمار اقتصادي و بشري ؛ و للخروج من هذه الأزمة ارادت الدول المتخلفة النهوض بذاتها و تنميتها في مختلف المجالات للقضاء على الآثار السلبية ومواكبة أحدث التطورات.

- ظهور تطورات عالمية حديثة كالعولمة التي مست كافة الجوانب الاقتصادية و السياسية و كذا الاجتماعية.

[1] جمال حلاوة وعلي صالح، **<u>مدخل الى علم التنمية</u>**،ط1،دار الشروق للنشر،2009 ، ص 22.

– النمو السكاني السريع خاصّة بعد الحرب العالمية الثانية، فهذه الفترة شهدت أكبر فترة استقلال كما شهدت تطوارت كبيرة في مجال الطب، و هذا ما أدى إلى خفض نسبة الوفيات و زيادة الولادات.

02- أهداف التنميــة:

يتلخص الهدف العام للتنمية في تحقيق الرفاه المتوازن والشامل للافراد والجماعات، في أي مجتمع من خلال الاستخدام الأمثل للمصادر والثروات والأساليب المتاحة ، وينبثق عن الهدف العام مجموعة كبيرة من الاغراض يمكن تلخيص أهمها في النقاط التالية [1]:

أ .إشباع الحاجات الأساسية : و يقصد بها توفير الحد الأدنى من الحاجات الأساسية و الحد الأدنى من الحاجات الأساسية يعني بكل ما يلزم الفرد من مأكل و مشرب و مسكن و عمل يضمن له قوت يومه حتى يتمكن من التأقلم مع كل المتغيرات ، وبالتالي القدرة على التفكير والتمييز.

ب . زيادة الدخل القومي : و يعتبر الهدف الأساسي من وراء عملية التنمية و يقصد به زيادة الدخل القومي الحقيقي أي ما يقابله من مشتريات من سلع و خدمات و هذا يهدف القضاء على الفقر وتحسين مستوى المعيشة.

ج . رفع مستوى المعيشة : و يخص هذا الهدف الدوّل المتخلفة اقتصاديا بالدرجة الأولى فالتنمية ليست مجرد تحقيق زيادة في الدخل القومي دون أن يكون هناك تحسين في مستوى المعيشة وهذا من خلال تقليل الفوارق في توزيع الدخول بمراعاة التوزيع و عدالته ؛ فيمكن أن يكون هناك نمو كبير في الدولة و لكن دون أن يكون هناك تحسين في مستوى المعيشة، و هذا ا رجع إلى أنّ السلع أو الخدمات المنتجة توجه إلى الإنفاق العسكري أو الإنفاق على السلع الكمالية.

ت . تقليل التفاوت في الدخول و الثروات : يعتبر هذا الهدف اجتماعي أكثر منه اقتصادي والسببة في ذلك وجود طبقتين في المجتمع، طبقة غنية لديها ضعف في ميلها الحدي للاستهلاك وطبقة فقيرة لديها ارتفاع في ميلها الحدي للاستهلاك، و بالتالي الشيء الذي تستهلكه الطبقة الغنية اقل مما تدخره ، هذا ما يؤدي إلى ضعف الجهاز الإنتاجي بعد مدّة معينة، و بالتالي تعمل التنمية على تقليل هذا التفاوت عن طريق استثمار هذه الأموال بدل اكتنازها.

ث . تعديل الهيكل الاقتصادي للاقتصاد القومي : و هذا عن طريق إحداث عدالة بين كل القطاعات

---

[1]. هشام مصطفى الجمل ، **دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الاسلامي والنظام المالي الوضعي دراسة مقارنة** ط1 ،دار الفكر الجامعي ،الاسكندرية،2006 ، ص78-83.

الاقتصادية سواء الزراعية منها أو الصناعية، حتى تحقق البلاد دوما انتعاش ورواج اقتصادي وتنمية دائمة، ففي البلاد التي يغلب عليها الطابع الزراعي والذي يؤثر تاثيرا كبيرا على البنيان الاقتصادي ،حيث أنه يعتبر المصدر الرئيسي للسكان من حيث الدخل والإعانة، والذي يلعب دورا هاما في مصادر الدخل القومي ، مما يجعل البلاد تتعرض بسببه لكثير من التقلبات الاقتصادية.

المطلب الثاني: مفاهيم متعلقة بالنمو الاقتصادي:

اولا: مفهوم النمو الاقتصادي:

هو التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي وهو بالتالي يخفف من عبئ ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية.

ويعرف كذلك بأنه هو حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن ومتوسط الدخل الفردي ممثل بالعلاقة الرياضية التالية [1]:

متوسط الدخل الفردي = الدخل الكلي / عدد السكان

وما يجب التأكيد عليه أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس في شكله النقدي[2]

ويعرفه **جون ريفوار** بأنه الزيادة في الإنتاج المصاحبة لتحسن التدريجي في الاقتصاد، حيث يمكن الاقتصاد أن يسير في مسار توجه الزيادة في الإنتاج [3].

فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها، أما الدخل الحقيقي فهو يساوي الدخل النقدي مقسما على المستوى العام للأسعار، أي أنه يشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة.

ومن هنا نخلص الى ان النمو الاقتصادي يقصد به حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي او اجمالي الدخل الوطني والذي يؤدي الى تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، فهو يهدف الى

---

[1]- محمد ناجي حسن خليفة، **''النمو الاقتصادي- النظرية والمفهوم''**، دار القاهرة للنشر، القاهرة، 2001ص .07

[2]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **''اتجاهات حديثة في التنمية''**، الدار الجامعية، الإسكندرية، طبعة 2003 2002ص .11

[3] Jean rivoire , l'economie de marché que sais –je ?, édition dahleb, Alger 1994, p 79

تحقيق زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي وهذا التعريف يوضح بان النمو الاقتصادي يرتبط بثلاث عناصر اساسية تتمثل في[1]:

– تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني.

– تحقيق زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي أي ان تحقيق زيادة حقيقية في مقدرة الافراد على شراء السلع والخدمات المختلفة، أي ان عزل اثر معدل التضخم من الزيادة النقدية في دخل الفرد.

ثانيا: النمو الاقتصادي في ظل النظريات الاقتصادية:

لقد اختلفت وتعددت الدراسات التي تناولت موضوع " النمو الاقتصادي " من حيث رؤيتها للظاهرة الاقتصادية وذلك في إطار الأفكار والمدارس والنظريات الاقتصادية، التي تباينت تحليلات روادها ومفكريها بخصوص هذه الظاهرة الاقتصادية. ويمكن أن نوضح ذلك كما يلي:

أ. النموذج الكلاسيكي وتحليله للنمو الاقتصادي:

يرتكز التحليل الكلاسيكي على المبادئ والأسس التي تدعم الأفكار المفسرة للنظام الرأسمالي الحر، والتي يمكن توضيحها بإيجاز كما يلي:

– الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة، الملكية الخاصة، مبدأ المنافسة الحرة، المرونة الكاملة لكل من الأجور والأسعار، عدم خضوع العمال للخداع النقدي(قانون **ساي Say)** " للمنافذ" الذي يقضي بأن العرض يخلق دوما طلبا مساويا له، مبدأ حيادية النقود كونها مجرد ستار يخفي وراءه حقيقة المبادلات. فالنقود هنا ليست سوى عربة لنقل القيم، ويرتكز التحليل الكلاسيكي على الافتراضات التالية[2]:

– ثبات حجم الإنتاج أو المعاملات، فقانون **ساي** للأسواق الذي يعتبر أن العرض يخلق طلبامساويا له فالإنتاج يخلق معه قوته الشرائية بمعنى أنكل إنتاج يخلق معه إنفاقا مساويا له، وأن حدوث أي خلل في التوازن ما بين العرض والطلب سرعان ما يزول بفعل آلية السوق أو جهاز الأسعار.

– ثبات سرعة دوران النقود على الأقل في المدى القصير.

– ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود، وفق علاقة طردية تناسبية.

لقد اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أن **النمو الاقتصادي** يتم تلقائيا دون الحاجة إلى تدخل الدولة في الحياة

---

[1]- محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية،دراسة نظرية وتطبيقية**,الاسكندرية ،مصر،2003، ص71

[2]- بلعزوز بن علي، "**محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة 2008-ص 10.

الاقتصادية– وقد اعتمدوا في ذلك على فروض معينة دفعتهم إلى عدم تصور إمكانية حدوث بطالة على مستوى الاقتصاد القومي ككل وإلى القول بأن التوازن الاقتصادي يتحقق دائما عند مستوى التشغيل الكامل وقد قادهم ذلك للاعتقاد في حياد النقود بحيث يقتصر أثر التغيرات التي تحدث في كمية النقود على إحداث تغيرات مقابلة في قيمتها دون المساس بالنشاط الاقتصادي.
ويتطلب دراسة حياد النقود في النظرية الكلاسيكية تحليل النموذج الكلاسيكي في التوازن الاقتصادي الكلي بدءا بدراسة التوازن في القطاع الحقيقي والذي يضم دراسة دالة الإنتاج، توازن سوق العمل، ثم التوازن في سوق السلع والخدمات ،السوق الحقيقي)

ب. النمو الاقتصادي في ظل التحليل الكينزي:

تعتبر النظرية الكينزية أول نظرية شاملة ومتكاملة للاقتصاد الكلي تبحث في كيفية تحديد مستوى الدخل والإنتاج والاستخدام في اقتصاد نقدي.

وفيما يلي تظهر أهم المنطلقات والفرضيات التي استندت إليها النظرية الكينزية:

– لقد رفض النموذج الكينزي قانون المنافذ والقائل بأن العرض يخلق معه الطلب، وما ينجم عنه من رفض سيادة التوازن الدائم والمستمر عند مستوى العمالة الكاملة.

– إن الطلب على النقود لا يقتصر على أغراض التبادل وتغطية المصروفات المتوقعة وغير المتوقعة، وإنما يتضمن أغراضا أخرى بحكم وظيفتها كمستودع للقيمة والتي تتمثل في الطلب على النقود لأغراض المضاربة في الأسواق المالية.

– يؤكد كينز في تحليله على أن معدل الفائدة هو **متغير نقدي** حيث يمثل سعر الفائدة تكلفة اقتراض الأموال لأغراض الاستثمار، لذا فإن انخفاضه يشجع المستثمرين على زيادة إنفاقهم الاستثماري وارتفاعه يجعل تكلفة الاستثمار ترتفع فتقلل من الإنفاق الاستثماري الخاص [1].

ج. النمو الاقتصادي في إطار المدرسة النقدية :

لقداعتبر فريدمان نظريته هي بمثابة إعادة صياغة للنظرية النقدية الكمية التقليدية بصيغة فيشر:

$$MV = PT$$

بحيث:

M:تمثل الكتلة النقدية

[1]بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص،15.

V:سرعة الدوران

P:المستوى العام للأسعار

T:الزمن

وأوضح فريدمان بأن نظرية كمية النقود بالصيغة التي قدمها فيشر هي ليست نظرية للإنتاج ولا للدخل والأسعار، وإنما هي في الأساس نظرية للطلب على النقود. وفيما يلي تظهر مرتكزات الطرح الكمي المعاصر:

– يرى أصحاب مدرسة شيكاغو أن التضخم ظاهرة نقدية أساسا ويجد مصدره في نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج، كما اعتقدوا أن النقود هي المتغير الاستراتيجي في تقلبات النشاط الاقتصادي وأن التقلبات الدورية في الإنتاج هي نتيجة لتحركات كمية النقود.

– ينظر النقديون إلى السياسة النقدية على أساس انها الأداة القوية والفعالة إلى أبعد الحدود في مجال تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

– تمارس النقود أثرا مباشرا وهاما على الإنفاق الكلي ومن ثم على الدخل في المدة القصيرة.

إن جوهر النظرية المعاصرة لكمية النقود كما صاغها ميلتون فريدمان يتمثل في كونها نظرية للطلب على النقود حيث تم بالعلاقة بين التغير في كمية النقود وبين التغير في مستوى الأسعار, وذلك من خلال ما يطرأ على الطلب على النقود من تغيرات.

ثالثا :محددات النمو الاقتصادي:

هناك عدة عوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي فقد يرجع مصدر النمو الى زيادة الانتاجية التي تؤدي الى انتقال منحنى امكانيات الانتاج وقد يرجع لزيادة الصادرات والتطور المالي ومنهم يرجعه الى الدور الايجابي للانفاق الحكومي والبعض الآخر الى الاستثمار العام او الخاص ودور القطاع الصناعي في تحفيز النمو الاقتصادي[1]، ويمكن ايجاز محددات النمو الاقتصادي فيما يلي:

– كمية ونوعية راس المال البشري:

فكلما كان معدل الزيادة في الناتج الوطني الاجمالي الحقيقي اكبر من معدل الزيادة في السكان كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الوطني الحقيقي اكبر وبالتالي تحقيق اكبر في معدل النمو الاقتصادي، حيث ان

[1]-خالد بن حمد بن عبد الله **القدير اختيار فرضية كالدور للعلاقة بين الانتاج الصناعي والنمو الاقتصادي في السعودية** مرجعسابق ص 1

الزيادة عدد السكان يؤدي الى زيادة حجم القوى العاملة واي انتاجية العمل تؤثر على معدل النمو الاقتصادي اذن فنمو السكان يعتبر العنصر الرئيسي للعنصر البشري[1].

- كمية ونوعية الموارد الطبيعية:

ان نمو اقتصاد معين في أي بلد وكذا انتاجية يعتمد على كمية ونوعية موارد الطبيعة مثل درجة خصوبة التربة المياه وفرة المعادن ، فقلة او وفرة الموارد الطبيعية في المجتمع تمثل احد المحددات الرئيسية لرفع معدل النمو الاقتصادي.

- تراكم راس المال:

ان تراكم راس المال يتعلق بصورة مباشرة بحجم الادخار أي انه كلفة او ثمن النمو الاقتصادي الذي يضحي به المجتمع من اجل الادخار لغرض تراكم راس المال والعوامل المحددة لمعدل تراكم راس المال هي تلك التي تؤثر في الاستثمار[2] .

- التخصص والانتاج الواسع الكبير: لقد اكد ادم سميث ان تقسيم العمل يحدد بحجم السوق وان التحسين في مهارة العامل والقوى الانتاجية يعزى الى تقسيم العمل فان كان حجم السوق صغيرا كما هو الحال في معظم الدول النامية ،فان تقسيم العمل سيكون اقل وبالتالي يقل حجم العمليات الانتاجية وبعد ان يتوسع السوق يزداد التخصص في العمليات الانتاجية الذي يؤدي بدوره الى زيادة حجم الانتاج وتقليل التكاليف ولذلك فان النمو الاقتصادي لبلد معين يتحد جزئيا بمدى قدرات البلد على زيادة التخصص في موارده الاقتصادية.

- معدل التقدم التقني:

ان السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية يؤدي الى زيادة مستوى المعيشة للسكان فالتقدم التكنولوجي يشكل اكثر من مجرد ظهور المخترعات، فانه يعني الجهود المستمرة التي يبلغها المجتمع كله في زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة فالتقدم التكنولوجي يعتبر اهم عنصر لعملية النمو الاقتصادي فهو يعمل على تطوير وتحسين راس المال العيني وراس المال البشري[3] .

- العوامل البيئية:

ان توفر مجموعة من العوامل المشجعة السياسية الاجتماعية الثقافية والاقتصادية وكذلك استقرار سياسي وقطاع مصرفي متطور تعتبر من متطلبات النمو الاقتصادي مما يدعم التقدم الاقتصادي.

---

[1]-حربي محمد موسى عريقات،**مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي**،دار وائل للنشر والتوزيع،ط1،عمان، الاردن،ص270.

[2]- **حربي محمد موسى، مرجع سابق ،ص271-272.**

[3]-حسين بن عارية، بطاهر سمير،**دور التعليم في النمو الاقتصادي** ،ص273 .

وتجدر الملاحظة ان بعض تلك العوامل هي نوعية اكثر منها كمية ،فمن الصعوبة به تحديد مدى تاثير تلك العوامل السابقة في تحديد النمو الاقتصادي ولذا فمعظم الاقتصاديين يفضلون الاعتماد على ثلاث عوامل هي زيادة راس المال– زيادة القوة العاملة – التقدم التكنولوجي.

اذن فالنمو الاقتصادي يعتمد على عوامل عديدة مشتركة ومتكاملة وقد ركزت النظريات الاقتصادية على دور العمل وراس المال المادي البشري والتقدم التقني خلال عملية النمو الاقتصادي في حين تناولت الدراسات التطبيقية اثر العديد من العوامل كالانتاجية والتطورات المالية وعرض النقود وسوق الاسهم والتضخم وحجم السوق وهيكل الاسعار والموارد الطبيعية والانفتاح الاقتصادي والمؤسسات السياسية والاستثمار الاجنبي المباشر والانفاق الحكومي والانفاق العسكري والعوامل المؤسسية والاجتماعية فجميع هذه العوامل تلعب دورا متكاملا في تحقيق النمو وتسريعه ويسبب غياب بعضها تعطيلا او تباطؤ لآلية النمو[1].

رابعا :نماذج النمو الحديثة:

ان فشل النظريات الكلاسيكية في تقديم تفسير مقبول للنمو الذي حدث عبر التاريخ في الاقتصاديات المختلفة في العالم والاداء الضعيف للنظريات النيوكلاسيكية في تفسير مصادر النمو الاقتصادي طويلة الاجل والتي ترجع معظم النمو الى عمليات خارجية مستقلة عن التقدم التكنولوجي وفشلها في تفسير الاختلافات الكبيرة بين الدول التي تستخدم تكنولوجيا متشابهة بالاشارة الى النظرية النيوكلاسيكية فانخفاض معدلات راس المال/ العمل في دول العالم الثالث يؤدي الى ارتفاع هائل في معدلات عوائد الاستثمارات، حيث ان السلوك الشاذ لتدفقات راس المال العالم الثالث من الدول الفقيرة الى الدول الغنية ساعد على الامداد بقوة دافعه لتطوير المنهج الجديد للنمو والتنمية الاقتصادية مما دفع الى ظهور النظرية الحديثة النمو الداخلي والتي تبحث عن تفسير العوامل التي تحدد حجم ومعدل نمو الناتج الوطني المحلي الذي لم يفسر ويتحدد خارج معادلة النمو النيوكلاسيكي **لسولو**[2].

يقترح **آرو** 1962 التعلم بالعمل حيث ان الافكار الجديدة تاتي من خلال استخدام افكار قديمة وتكييفها في مجال التطبيق بما يولد الية للنمو ،وان نظريات النمو من الداخل متسقة اكبر مع المنافسة غير التامة وهناك رؤية بان عملية النمو الاقتصادي تترافق مع وفورات ايجابية مهمة، كما ان هناك صيغة بديلة لاقتراح التعلم بالعمل وهي التعلم بالمراقبة او المشاهدة،أي انه ليس من الضروري لاي منتج ان يكون

[1]-ممدوح عوض الخطيب،**محددات النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي السعودي**،السعودية:2009 ،ص7-8 .
[2]- ميشيل تواداورو ،**التنمية الاقتصادية**،ص153-155.

داخلا بفعالية في مساحة معينة من التراكم الراسمالي من اجل ان يحصل على منافع من الوفورات الخارجية للتعلم.[1]

ويعتبرنموذج **AK** من ابسط نماذج النمو الداخلي والتي يكون فيها للسياسة الاقتصادية دور وانعكاسات على النمو في المدى الطويل ويعتمد هذا النموذج في بناء دالة انتاجية على الشكل التالي:

AK=Y.

حيث: Y :تمثل حجم الانتاج، K:رصيد راس المال، A : معامل ثابت، ويتضمن راس المال المادي وراس المال البشري، بحيث يفترض نموذج الغاء فرضية تناقص الانتاجية الحدية ، أي ان في هذه الحالة تقودنا الى وضع اين يكون فيها العائد ثابت وتراكم راس المال يكتب على الشكل المعطي في نموذج سولو أي ان: **Sy-σk=K'**

مع افتراض ان عدد السكان ثابت: 0=NL=L' ومنه يمكن استخراج معادلة النمو من المعادلة 1 و2 على الشكل التالي: **SA-σ=K/K**

وبالعودة الى نموذج سولو مع مراعاة فرضيات نموذج: AK .

اما **لوكاس 1988** ،فقد اعتمد في نموذجه على فرضية ان راس المال البشري يحفز الانتاجية، وعلى اقتصاد مكون من مجتمع بعدد من الافراد حيث قام بصياغة نموذجه بالاعتماد على دالة" كوب دوغلاس"**.$K b(uh)1-b = Y$**

حيث H:مخزون راس المال

Y: الانتاج

K :راس المال المادي

U:الوقت المخصص للانتاج

وباعتماده في صياغة نموذجه على افتراض ان راس المال البشري يمكن تنميته عن طريق التعليم وبالتالي فتراكم راس المال البشري سيسمح بزيادة الانتاجية في المستقبل، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي في المدى الطويل، اما الصيغة التي تتم بها عملية تراكم راس المال البشري قفد حددت عن طريق المعادلة التالية: **h*=σh(1-u) و&>0.**

والتي تمثل دالة انتاج راس المال

& مقدار الفعالية 1-u الوقت المخصص للتعليم

[1]- محمد صالح تركي القريشي،**علم اقتصاد التنمية**،اثراء للنشر1،الاردن،ص101-102 .

وبالتالي فان معدل العائد على راس المال البشري يعتمد على الوقت المخصص للتعليم

اما h*/h=&(1-u) فتعبر عن الانتاجية الحدية لراس المال البشري[1].

نموذج بارو: 2000 حيث قدم بارو نموذجه من خلال مقالة نشرها سنة 2000 والتي بين فيها ان تدفقات النفقات المرتبطة بالنفقات الحكومية هي مصدر للنمو الداخلي واعتبر ان هذه النفقات هي استثمارات على شكل سلع عامة صافية والذي يدل على مستوى الانفاق المجمع الذي يدخل في دالة الانتاج الخاصة بكل مؤسسة I وهو يفترض ان دالة الانتاج للمؤسسة تاخد الشكل التالي:

$$Yi = AKi^{\alpha}.N\,i^{\alpha-1}.G^{\alpha-1}$$

مع $0 < \& < 1$

Yi :الانتاج

Ki:مخزون راس المال الخاص

G: النفقات الكلية للدولة للبنية التحتية

A :مستوى التقدم التكنولوجي وهو ثابت مع الزمن

واذا كانت جميع المؤسسات متطابقة نستطيع ان نكتب دالة الانتاج الاجتماعية على الشكل التالي[2]:

$$Yi = AK^{\alpha}.N^{\alpha-1}.G^{\alpha-1}$$

وهناك نموذج اختلاف التكنولوجيا للانتاج والتعليم **لروبيلو 1991** حيث قام روبيلو في سنة 1991 بصياغة نموذجه وذلك باستعمال دالتين للانتاج لكوب دوغلاس كما يلي:

وY=C+K+əK+A.(Vk) α.(uH)1-α

H=aH=B.(1-v).K)n.(1-u).H)1-n

حيث تمثل Y انتاج السلع و A، B ،هما عاملان تكنولوجيان وكل **α**و n من يمثلان نسبة الرسمال المادي المستعمل في كل قطاع وهي محصورة بين 0 و1 وكل منu و v يمثلان نسبة راس المال البشري وانتاج السلع هو نسبيا كثيف راس المال المادي،حيث ان الافتراض المتمثل في كون كل من السلع المادية والتعليم لها نفس دالة الانتاج،لاياخذ بعين الاعتبار الدور الاساسي للتعليم والذي يتطلب موظفين مؤهلين كعامل انتاج.

اما **نموذج جروسمان** وهيلمان 1994 فيفترض هذا النموذج وجود دولتين وقطاعين:

---

[1] -AGHION P ET HOWIT P .THEORIE de la croissance endogene2000.dunod.paris.france.p355-356.

[2] -HUART J.O.Analyse macroeconomique.édition la découverte2000..paris.france.p402.

– القطاع الاول: هو قطاع كثيف الاستخدام للمعرفة.

– القطاع الثاني: هو قطاع تقليدي: تنتج فيه سلع متجانسة في ظل شروط المنافسة مع غياب التقدم التكنولوجي فيه،حيث ان كلا القطاعين ينتج السلع الاستهلاكية وان عوامل الانتاج المستخدمة في القطاعين تتمثل في راس المال البشري والعمل غير الماهر، وان التخصص يعتمد على ماتمتلكه الدولة من وفرة نسبية في العمل الماهر،فالدولة التي تمتلك وفرة نسبية في اليد العاملة الماهرة تتخصص في انتاج السلع ذات كثافة الاستخدام لراس المال البشري والمعرفة،حتى وان كان انتاج هذا النوع من السلع ينتج بكمية قليلة فانها يمكنها في الاجل الطويل ان يكون لها الريادة في التخصص في الصناعات ذات الاستخدام التكنولوجي وذات الجودة العالية وتصدر سلع مقابل المنتجات كثيفة العمل التي تنتج في القطاع الصناعي التقليدي فهذا النموذج يوضح الالية التي من خلالها يمكن لتدفقات المعرفة والمعلومات ان تتم خلال التجارة الخارجية وبالتالي تحدث اضافة وتراكم لرصيد المعرفة فالدولة التي تمتلك مؤسسات تتمتع بالتفوق التكنولوجي تقوم بتصدير المنتجات الصناعية ذات الكثافة التكنولوجية ،اذن فالوفرة النسبية لكل من راس المال البشري والعمل هو الذي يحدد نمط التجارة في الاجل الطويل[1].

تقييم نماذج النمو الداخلي:

لقد اكدت هذه النماذج على مبدا اساسي يعود اصلا الى ادم سميث والذي هو ان عملية التنمية ترتبط برفع الانتاجية وان التحول التقني ياتي من ظروف سابقة وقد اعتبر البعض ذلك نموا داخليا وهنا ولتحسين الانتاجية اكدت هذه النماذج على ضرورة تبني المزيد من الابتكارات الحديثة والقيام باستثمار اكبر في الرسمال البشري وفي تطوير ونشر المعلومات العلمية التكنولوجية ولتفعيل دور هذين العاملين بكفاءة عالية فمن الضروري انشاء وتعزيز مؤسسات حكومية وخاصة تحفز المخترعين والمبتكرين وتعظم نشاطاتهم في مراكز البحث والتطوير والاتصالات وتعظم الوفورات الخارجية الايجابية لهذه المراكز ونتائجها التطبيقية في مجالات الانتاج والتبادل وبما يكفل الميزة التنافسية للمنتجات المحلية في الاسواق الخارجية.

[1]-بوحفص حاكمي، **الاصلاحات الاقتصادية واشكالية النمو،2009،دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب وتونس**، ص62.

المطلب الثالث: الاطار المفاهيمي للتنمية البشرية:

ان الفرد هو ركيزة التنمية وهو المحرك الاول للانتاج وسوف يبقى العنصر المؤثر والفعال في تحقيق اهداف المجتمع نحو التنمية الشاملة، ومن هنا نقطة البداية السليمة وهي تنظيم اوجه حياة الفرد بمراعاة ظروف العصر.

فقد شهدت السنوات الاخيرة اهتماما غير مسبوق بالمورد البشري فقد اصبح اغلى ماتملكه الدول هي ثروتها البشرية، فالعلاقة بين العنصر البشري والتنمية علاقة وثيقة وبالتالي انتقل مفهوم التنمية من المفهوم الاقتصادي الذي يركز على زيادة الدخل الفردي الحقيقي الى المفهوم الاجتماعي الانساني الذي يركز على الفرد.

اولا :تعريف التنمية البشرية:

وهناك العديد من التعاريف التي ارتبطت بمفهوم التنمية البشرية نذكر منها حسب **بول ستريتن** تتضمن تحسين الظروف البشرية وتوسيع خيارات الناس والنظر الى الكائنات البشرية كغايات في حد ذاتها"[1]، كما يمكن تعريف التنمية البشرية "كانها انماء لطاقات البشر وكفاءاتهم من ناحية واتاحة الخيارات والفرص امامهم، بكل عدل وموضوعية وعلى قاعدة الحرية والمساواة والشفافية والمسائلة واتخاذ القرارات بالمشاركة الفعالة والمسؤولية"[2].

الا ان التعريف الشائع ورد عن تقرير الامم المتحدة للتنمية البشرية عام 2000 والذي اعتبر التنمية البشرية بانها عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس وهي بلا حدود وتتغير بمرور الوقت ومن اهم هذه الخيارات.

- العيش حياة طويلة
- الحصول على المعارف
- الحصول على الموارد الضرورية لتوفير مستوى المعيشة المناسب

الا انه هناك خيارات اضافية نوجزها فيما يلي[3]:

- الحرية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية
- الاحساس بالحماية

---

[1]-ابراهيم مراد الدعمة ،**التنمية البشرية الانسانية ، بين النظرية والواقع**، دار مناهج النشر، عمان ،2009 ، ص15 .

[2]- **علي الطراح وغسان سنو ،التنمية البشرية في المجتمعات النامية والمتحولة** ،ط1 ،دار النهضة ، بيروت، 2004 ، ص7.

[3]- **عبد الله عطوي، التنمية السكانيةط1** ، دار النهضة العربية ،بيروت،2004 ،ص23 .

– فرص الابداع والانتاج.

– احترام الذات وحقوق الانسان.

وبالمختصر فان مفهوم التنمية البشرية يركز على توسيع الخيارات المتاحة للافراد والدخل لايمثل الوسيلة الوحيدة في توسيع هذه الخيارات وبالتالي فالتنمية البشرية تركز على جانبين:

– **الجانب الاول:**يهتم ببناء القدرات البشرية وهذا بتحسين مستويات التعليم والاهتمام بالصحة التي يحتاجها الافراد.

– **الجانب الثاني:** انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة وهذا بهدف زيادة الانتاج وتحقيق تطورات في جميع المجالات ،وبناء على ماسبق يمكننا صياغة مفهوم التنمية البشرية بالقول "التنمية البشرية عبارة عن عملية تنموية مستدامة تهدف الى الاستثمار في قدرات البشر من خلال تحسين مستواهم التعليمي والصحي والغذائي بهدف تحسين قدراتهم ومهاراتهم لزيادة الانتاجية وتحقيق نمو اقتصادي".

ثانيا :الإطار المرجعي والتاريخي للتنمية البشرية:

ظهرت التنمية البشرية في النصف الثاني من القرن العشرين، حيث بدأ يستخدم هذا المصطلح بعد الحرب العالمية الثانية، و تجسد في أوائل التسعينات من نفس القرن خلال برنامج PNUD .الأمم المتحدة الإنمائي.

لقد نشأ علم التنمية البشرية في الولايات المتحدة الأمريكية ، ولكنها لم تبدأ من فراغ فقد بدأت جذورها في سلوكنا اليومي الواقعي أكثر من وجودها في عالم البحث والنظريات ، فبدايتها الأولى بدأت في الترجمة اللغوية وذلك كفن مستقل في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك كان في السبعينات من القرن العشرين، ليتطور هذا العلم فيما بعد ليشمل عدة مجالات أخرى تركز فيها على الطاقة البشرية بالدرجة الأولى.

01: التنمية البشرية عند الكلاسيك وبعد الحرب العالمية الثانية:

في هذه الفترة كانت التنمية تستخدم بالتوازي مع مصطلحات أخرى كالتنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي ، و بالتالي التركيز كان على الجانب الاقتصادي بالدرجة الأولى و هذا بهدف تعظيم الناتج القومي الإجمالي الذي يؤدي حتما إلى زيادة الدخل الفردي الحقيقي و تحسين مستويات المعيشة ، و بالتالي تحقيق استقلال اقتصادي بالإضافة إلى الاستقلال السياسي المحقّق آنذاك. ولعل أهم النظريات التي اعتبرت عملية التنمية بأنها عملية اقتصادية' النظرية الكلاسيكية 'وأهم أقطابها:

أ**دم سميث** . A. Smith

ب. **ريكاردو** Ricardo

Malthusت. **مالتس**

فقبل مئتي عام استهل آدم سميث كتابه الشهير "تحقيق في طبيعة وأسباب ثروة الأمم "بأن إجمالي العائد القومي منتج من العمل .وميز تمييزا قاطعا بين التكاثر المالي الذي يعني امتلاك الأصول النقدية والمالية وبين التراكم الراسمالي للأصول الإنتاجية المادية اللازمة لزيادة إنتاج المجتمع وبالتالي كل إنتاج ليس إلا تشكيلا لما يجده الإنسان في الطبيعة ، والإنسان وحده بعمله الذهني والمادي يقوم بإعداد ما يحتاج إليه في حياته للارتقاء بالحياة.

وتعتبر هده النظرية كلا من راس المال والسكان بأنهما مكونات وعناصر اقتصادية تؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية ، ليبدأ الكتاب الاقتصاديين في الحديث عن العلاقة بين البشر المتكاثرين وبين موارد الطبيعة ليجد أنهم انقسموا إلى مدرستين:

الأولى : نظرية السكان

وأشهر أصحابها **مالتس** الذي يرى بأن النمو الاقتصادي سيكون بمعدلات اقل من معدلات السكان ومن هنا دعا إلى تحديد النسل، وهكذا يرى المؤلف أن الأوائل من الاقتصاديين الذين ركزوا اهتمامهم على الإنتاج أخذ عنصر العمل محلا بارزا في فكرهم ، نستطيع القول ونحن نضع الإطار التاريخي لظهور التنمية البشرية بأن عمل البشر مصدر الثروة كلها، كما أن هناك النظريات الحديثة التي أشارت إلى أهمية الاستثما رات الخارجية ودورها في تحقيق التنمية.

والثانية: النظرية الكينزية اضافت عنصرا جديدا له أهمية في إحداث التنمية من الجانب الاقتصادي وهو الطلب الفعال ويعني": انه إذا توفرت لدى افراد المجتمع قوة شرائية تسمح لهم بشراء السلع الاستهلاكية فان ذلك ينعكس على الإنتاج الاستثماري، وكل هذا يؤدي إلى زيادة حجم النشاط الإنتاجي الكلي وينعكس ذلك على زيادة حجم العمالة في المجتمع " [1]

"و عليه تمّ النظر إلى العنصر البشري في هذه الفترة كوسيلة للتنمية[2]"

---

[1]طارق السيد، **علم اجتماع التنمية** ، مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية 2007 ، ص ،86

[2]رعد سامي عبد الرزاق التميمي، **العولمة و التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي**، الطبعة الأولى ، دار دجلة عمان

2008 .، ص ،43

31-حامد عمار، **التنمية البشرية في الوطن العربي، المفاهيم المؤشرات الأوضاع ،** الطبعة الأولى ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع

القاهرة 1992 ، ص ،،13-14-

"فالثروة الحقيقية تتجلى في الأرض وراس المال، و هو الطريق الأمثل لتكوين راس المال المادّي في حين أن الفرد متوفر، و يدخل كوسيلة فقط لتحقيق الثروة "[1]

فمنذ فترة الخمسينات من القرن العشرين كان التركيز على تعظيم الناتج القومي الإجمالي ، و هذا بهدف الخروج من النفق المظلم الذي عانت منه الدول بعد الحرب العالمية الثانية، و بالتالي خروج الدول التي شاركت مصدومة من الدّمار الاقتصادي و البشري الهائل.

فقد اعتقدت الدول المستعمرة " أنّ سيطرتها على المواد الأولية أو الثروات الطبيعية للدّول المتخلفة يعتبر من الطرق المؤدية إلى ثروة الأمم " [2] .

و بالتالي فمفهوم التنمية ارتبط بالدول النامية ، فهذه البلدان منذ أواخر الأربعينيات إلى أواخر الستينات من نفس القرن عرفت بالبلدان التي ينخفض فيها مستوى الدخل الفردي، و ارتبطت التنمية في تلك الفترة بالزيادة المستمرة في مستوى الدخل الفردي ، و بالتالي عرفت التنمية في تلك الفترة:

"بأنها الحالة التي يصيح فيها الاقتصاد القومي الذي ظل في وضع يتسم بالركود لفترة طويلة قادرة على توليد زيادات متواصلة في الناتج القومي الإجمالي بمعدل يتراوح من 5 ٪ إلى 7 ٪ ، وهو ما يعني تحقيق زيادة متواصلة في مستوى الدخل الفردي الحقيقي بمعد لات تتراوح بين 2 ٪ إلى٪4 بفرض أن معدل نمو السكان هو % 3 سنويا[3]" . و بهذا فالنظرة الغالبة هي نظرة اقتصادية بالدرجة الأولى، و قد اعتبر أنّ زيادة الناتج القومي الإجمالي ستؤدي بالضرورة إلى ارتفاع دخول الافراد و بالتالي إحداث نمو سريع، إلا أنهم أهملوا في ذلك جانب مهم و هو العدالة في توزيع الدخول.

"و قد تعزز هذا الموقف بظهور قراءات التاريخ الاقتصادي، تفيد بأنّ توزيع الدخل لابد أن يتدهورفي المراحل الأولى للنمو الاقتصادي قبل أن يأخذ في التحسن و الاعتدال في مراحل متأخرة[4]"

فإهمال جانب العدالة جعلت أغلب السكان في هذه الفترة يعانون من الفقر و العوز و الحرمان.

" .وعليه استمر النظر إلى العنصر البشري كوسيلة للتنمية في هذه الفترة أيضا[5]"

---

[2]على الطراح و غسان سنو، **التنمية البشرية في المجتمعات النامية و المتحولة**، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية، بيروت

2004 .، ص ،19 .

[3]-ابراهيم العيسوي،مرجع سابق،ص13.

[4]- **نفس المرجع السابق**،ص14 .

[5]- رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع سابق ،ص45.

ففي فترة الخمسينات و الستينات من القرن العشرين غلب على مفهوم التنمية الطابع الاقتصادي وهذا بالتركيز على النمو الاقتصادي و تحقيق نمو سريع على اعتبار أن القضاء على الأمية و انتشار الامراض و سوء توزيع الدخل في طريقها إلى الحل.

وفي نهاية **فترة الستينات** تبين أنّ العبرة ليست بسياسات زيادة الدخل وحدها، بل مرتبطة كذلك بسياسات توزيع الدخل و السياسات الرامية إلى تخفيف حدّة الفقر و تحسين مستوى المعيشة.

ليظهر في هذه الفترة الاهتمام المتزايد بالتعليم حيث لفت الاقتصادي **شولتز** الانتباه إلى أن التعليم لا يجوز أن يعامل كمجرد خدمة استهلاكية فقط ، بل هو استثمار بشري كما توصل الاقتصادي المعروف **كوزنتس** إلى أن 90 ٪ من التنمية التي حدتث في الماضي في الدول الرسمالية لم تكن راجعة إلى الإضافات المحققة في راس المال ، بل إلى تحسينات في طاقات ومهارات الفرد فطاقة البشر هي العنصر المضاعف رقم واحد في التنمية.

هذا ما أدّى إلى صقل مفهوم التنمية المرتبط ارتباطا مباشر بالنمو الاقتصادي إلى مفهوم التنمية المرتبط بابراز مختلف الجوانب الهيكلية الاجتماعية و الثقافية و كذا السياسية.

و بالتالي وجب التمييز بين النمو الاقتصادي و التنمية؛ فالتنمية تعتبر ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد أهم عناصرها.

ثالثا:ابعـاد التنمية البشرية:

يعتمد دليل التنمية البشرية على مؤشرات كمية للقياس هي الدخل التعليم الصحة ولكن لوحظ ان هذه المؤشرات الكمية غير كافية حيث من الضروري الاهتمام بالمؤشرات النوعية للتنمية البشرية وفي المقدمة منها التمكين ، الانصاف ، الاستدامة، اي العناصر المرتبطة بمقومات حرية الانسان في عيش الحياة الكريمة التي ينشدها وفي المقدمة منها الديمقراطية والحرية وحقوق الانسان البيئة ، الرفاه المشاركة ، المراة....الخ.

1- **الانصاف:**

يقع مفهوم الانصاف في قلب مفهوم التنمية البشرية باعتبار احد مكوناتها الاكثر اهمية ويستخدم مصطلح الانصاف هنا بديلا عن مصطلحي المساواة والعدالة ففي حين ترتكز التنمية البشرية على توسيع الخيارات المتاحة من تعليم وصحة وتطوير المهارات يركز مبدا الانصاف هنا على المساواة في توسيع تلك الخيارات.

2- **التمكين:**

ان قاطرة التنمية البشرية هم الافراد وبالتالي مشاركة هؤلاء الافراد فعالة في ادارة شؤون مجتمعهم وهو مايقتضي ان تتاح لكل الناس فرصة كافية ومتساوية لعرض قضاياهم، ومشاركة الافراد في التنمية تكون عن طريق المشاركة في اتخاذ مختلف القرارات وهذا عن طريق تمكينهم من التعبير عن مختلف مشاكلهم وكذا ارائهم وهذه المشاركة تسمح لهم بالوصول الى خيارات اوسع وذلك من خلال تحقيق شرطي الديمقراطية والحرية السياسية[1].

3- **الاستدامة:**

تعتبر الاستدامة من اهم ابعاد التنمية البشرية فالتنمية البشرية المستدامة تركز على توسيع خيارات الافراد الحالية دون تعريض خيارات الاجيال المستقبلية للخطر، وتركز معظم تعريفات التنمية المستدامة على فكرة مفادها ان الامكانات المتاحة للناس في المستقبل يجب ان لاتختلف عن الامكانات المتاحة للناس اليوم، واعتبر تقرير التنمية البشرية لعام 1994 التنمية البشرية المستدامة على انها نموذج للتنمية يمكن لجميع الافراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية الى اقصى حد ممكن وتوظيف تلك القدرات افضل توظيف لها في جميع المجالات، وهو يحمي ايضا خيارات الاجيال التي لم تولد بعد ولا تستنزف قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم التنمية في المستقبل.

رابعا: اهداف ومؤشرات التنمية البشرية:

01:اهداف التنمية البشرية:

يمكن تلخيص اهم اهداف التنمية البشرية فيما يلي[2]:

- توفير التسهيلات في الحصول على التعليم لجميع افراد المجتمع.
- العمل على القضاء على الامية والجهل.
- توفير مناصب العمل والقضاء على البطالة خصوصا في المناطق الريفية.
- تحسين مستوى المعيشة ومستويات الصحة.
- الحد من حدة الفقر والقضاء على الجوع.
- توفير الحرية السياسية والاقتصادية.

[1] -WWW.GOOGLE.COM.LE RAPORT SUR LE DEVELOPPEMENT HUMAIN 2010.

[2] -ابو الحسن عبد الموجود ابراهيم،ص222.

– الا انه يمكن تلخيص اهم اهداف التنمية البشرية للالفية حسب ماورد في تقرير التنمية البشرية لعام 2003 كما يلي[1]:

– استئصال الفقر والجوع الشديدين.

– تحقيق التعليم الابتدائي الشامل.

– الحفاظ على المساواة بين الجنسين وتمكين المراة.

– تخفيض نسبة وفيات الاطفال.

– تحسين صحة الام.

02: قياس مؤشرات التنمية البشرية:

ان مؤشر التنمية البشرية عموما عبارة عن مجموعة من الاحصاءات التي تقيس درجة تطور البلدان وهو يحل محل المؤشر القديم الذي كان يتضمن العوامل الاقتصادية حصريا، ولقد ادرج برنامج الامم المتحدة الانمائي معايير جديدة في حساب مؤشر التنمية البشرية وبهذا فان مؤشر التنمية البشرية يعتبر تقنية تصحيح بشكل كبير للقواعد الحسابية القديمة التي كانت تعتمد فقط على الاعتبارات المالية.

مؤشر التنميـــة:

قبل حساب مؤشر التنمية البشرية ذاته يلزم وضع دليل لكل بعد من الابعاد الثلاثة ولحساب مؤشرات هذه الابعاد من مؤشر العمر المتوقع ومؤشر التعليم وكذا مؤشر الناتج المحلي الاجمالي تختار قيمتان احداهما دنيا والاخرى قصوى على طرفي مقياس مدرج من الواحد الى الصفر ويحسب من العلاقة[2]:

$$Hij = Xij+MIN (XI\ \ ) /$$

$$MAX (XI)-MIN)$$

حيث:

Xij: تمثل دليل المؤشر للبلد

Xi: تمثل القيمة الفعلية للمؤشر

MAX XI:تمثل القيمة القصوى للمؤشر

MIN XI: تمثل القيمة الدنيا للمؤشر

ليحسب بعد ذلك دليل التنمية البشرية كمتوسط بسيط للادلة الثلاثة انطلاقا من العلاقة التالية:

---

[1]- منظمة الامم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية 2003 ،ص1.2 -

[2]عبد الله عطوي ، مرجعسابق، ص68 . -

$$H=\frac{h1+h2+h3}{3}$$

حيث:

H: تمثل دليل التنمية البشرية

h1:تمثل دليل العمر المتوقع

h2:تمثل التحصيل العلمي

h3:تمثل دليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي المعدل

ويمكن اعتماد الصيغة الاتية:

$$Hj\ 1/3 \sum Hij$$

المبحث الثاني :علاقة التنمية البشرية بالنمو الاقتصادي:

للظروف الاقتصادية دور كبير في التأثير على التنظيمات الإدارية وعلى كفاءات هذه التنظيمات، إلا أن العلاقة بين الوحدات التنظيمية والظروف الاقتصادية هي علاقة قوية الأمر الذي يتطلب ضرورة القيام بدراسة الظروف والأوضاع الاقتصادية والعمل على تطوير استراتيجيات تساعد الإدارة على التصرف وعلى مواجهة هذه الظروف، فإذا كانت الأوضاع الاقتصادية مزدهرة فإن ذلك يؤثر إيجابيا على التنظيم.

أما إذا كانت الظروف والأوضاع الاقتصادية في حالة ركود فإن ذلك يؤثر تأثيرا سلبيا على التنظيم، ففي وقت الازدهار والنمو الاقتصادي يكون حجم المال المتداول كبيرا وهذا يتطلب وضع استراتيجيات للتعامل مع هذه الأوضاع، أما إذا كانت الظروف في حالة تراجع أو ركود فإن ذلك يتطلب من الإدارة ضرورة اتخاذ إجراءات وتدابير معينة[1].

يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في مجال الناتج المحلي الاجمالي او اجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي،بل لابد وان يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي بمعنى ان معدل النمو لابد وان يفوق معدل النمو السكاني[2] وعليه فان:

معدل النمو الاقتصادي= معدل نمو الدخل الوطني– معدل النمو السكاني

ويتعزز معدل النمو بتعليم اولي اعلى ،وبحياة متوقعة اعلى وبنسبة ولادة اقل وباستهلاك حكومي اقل وبحفاظ افضل لحكم القانون وبتضخم اقل وبتحسينات في شروط التجارة[3].

ايضا بافتراض ثبات المقدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي فإن حجم الناتج المحلي يتوقف على الطلب الفعلي أي على الإنفاق الكلي المتوقع على الاستثمار و الاستهلاك مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية الإنفاق الحكومي و الذي يشكل جزء هام من الطلب الكلي و الذي يزيد مع زيادة دور الدولة في الاقتصاد 1 و الذي يؤثر تأثيرا مباشرا في حجم الإنتاج شرط أن يكون مستوى النشاط الاقتصادي أقل من مستوى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج(الأرض و العمل و رأس المال)، وتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة اللازمة و التي تسمح بانتقال عناصر الإنتاج بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

كما أن الانفاق العام الاجتماعي بنوعيه ، سواء التحويلات الاجتماعية العينية(مبالغ تخصص لإنتاج سلع و خدمات تستخدم في تحقيق أغراض اجتماعية صحية و ثقافية و التعليم و السكن و غيرها) ، أو

---

[1]- قباري اسماعيل،**علم الاجتماع الصناعي،مشكلات الادارة والتنمية الاقتصادية**،منشاة المعارف،مصر،1977 ،ص343

[2]- محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سابق ،ص71-74 .

[3]-روبر بارو ،**محددات النمو الاقتصادي، دراسة تجريبية عبر البلدان**، ترجمة نادر ادريس التل، دار الكتاب الحديث،عمان،1998 .

التحويلات الاجتماعية النقدية التي تقدم لصالح الطبقة الفقيرة من المجتمع لمقابلة المرض و الشيخوخة و البطالة يؤدي إلى زيادة الناتج الجاري من السلع الاستهلاكية التي يحصل عليها عن طريق الإنفاق العام ، وكما أن التحويلات النقدية لذوي الدخول المحدودة تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية الضرورية .

و من ثم فهي تدفع إلى زيادة إنتاج هذه السلع ، كما أن الإعانات الاقتصادية التي تمنح لبعض المشاريع الخاصة أو العامة أو التي تمنح لدعم بعض السلع الأساسية مثل الخبز و البنزين ، تؤدي إلى محاربة التضخم من خلال خفض الأسعار ، و إلى زيادة الناتج القومي من خلال تحقيق التوازن المالي لبعض المشروعات ذات النفع العام[1] .

[1]- د.وليد عبد الحميد عايب ،مرجع سبق ذكره ، ص138

المبحث الثالث: الادبيات السابقة للدراسة:

اهم الدراسات السابقة التي تناولت نفس الموضوع هي كما يلي:

01- **ربيعي سوسن (2012):** عنوان المذكرة "التنمية البشرية في الجزائر الواقع والافاق"- ماجستير جامعة قسنطينة ، تناولت هذه الدراسة الاطار المرجعي للتنمية البشرية ،العلاقة بينها وبين عدة مفاهيم، التحديات والمؤشرات وكيفية قياس مؤشرات التنمية البشرية وفي الاخير تطرقت الى واقع وافاق التنمية البشرية في الجزائر ،اما اهم النتائج التي توصلت اليها في هذا البحث هي:

- انتقال مفهوم التنمية من المفهوم الاقتصادي الى الاجتماعي.
- التنمية البشرية تركز على بناء القدرات البشرية وانتفاع الناس بالقدرات المكتسبة
- يلعب التعليم والصحة والدخل دور كبير في التنمية البشرية.
- تحسن مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر خاصة في مستوى المعيشة،نسبة التمدرس،مجال الصحة.

02- **بن صوشة رياض(2005)** مذكرة ماجستير جامعة الجزائر بعنوان التنمية البشرية والنمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر .

تناول فيها الاطار النظري للتنمية البشرية والنمو الاقتصادي وكذا دراسة العلاقة بينهما بالتركيز على مفاهيم تخص مفهومها ، عناصرها، دليل التنمية ،كيفية قياسها)، اضافة الى التطرق الى مستوى النمو والتنمية البشرية في الجزائر مع مقارنتها مع دول اخرى.

واهم النتائج المتوصل اليها هي:

- التنمية الاقتصادية شرط ضروري للتنمية البشرية.
- دليل التنمية البشرية هو اهم مؤشر لقياس التنمية البشرية.
- مؤشرات الاقتصاد الوطني في تحسن مستمر.
- هناك مؤشرات ايجابية في التنمية البشرية في الجزائر سواء في مجال التعليم والصحة ،نصيب الفرد من الناتج الوطني.
- دليل التنمية البشرية في الجزائر جيد مقارنة مع الدول محل الدراسة.

03- دراسة زينب السيد: والتي تحمل عنوان عدالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي: الحالة المصرية نموذجا اتضح من خلال أن النموذج المقدر في هذه الدراسة، أن زيادة الاستهلاك النهائي بمقدار الوحدة يتأثر الناتج المحلي الإجمالي بزيادة قدرها 0.93، وإنه بزيادة التراكم الرأسمالي بمقدار الوحدة يتأثر الناتج المحلي الإجمالي بزيادة قدرها 0.34، وذلك لوجود ارتباط معنوي قوي بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير

تابع وتلك المتغيرات المستقلة، بينما انخفاض معامل جيني أو ارتفاعه لا يؤثر في الناتج المحلي الإجمالي تبعا للنموذج المقدر حيث تشير نتائجه إلى عدم معنوية هذا المتغير مع الناتج المحلي الإجمالي

04- **دراسة مجدي الشوربجي: (2007)**: العلاقة بين راس مال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تايوان، بحث مقدم الى الملتقى العلمي الدولي: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية خلال الفترة من 27-28 نوفمبر 2007، كلية العلوم الاقتصادية،جامعة الشلف، حيث تهدف الدراسة الى دراسة العلاقة السببية بين راس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في الاجلين القصير والطويل في تايوان خلال الفترة من 1986-2005، وخلصت الدراسة الى وجود علاقة سببية في الاجل الطويل تسير من كل راس المال البشري والصادرات الى النمو الاقتصادي والى وجود علاقة سببية تسير من كل راس المال البشري والنمو الاقتصادي والصادرات، اما في الاجل القصير فخلصت الدراسة الى وجود علاقة سببية ثنائية بين الصادرات والنمو الاقتصادي والى وجود علاقة سببية احادية الاتجاه من كل الصادرات والنمو الاقتصادي الى راس المال البشري.

05- دراسة Zaka Ahmed بعنوان Dépenses publiques Productives croissance a long thème et politique économique

والذي توصل إلى أن توجيه الإنفاق العام على البنية التحتية و رأس المال البشري سيكون له تأثير محدود و غير فعال على معدلات النمو الاقتصادي و الذي أشار إلى ضرورة توجيه الإنفاق العام نحو القطاعات المنتجة على رأسها القطاع الصناعي.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل الاطار المفاهيمي للتنمية البشرية والنمو الاقتصادي بالتطرق الى مفهومهما واهم النظريات الاقتصادية التي تكلمت في هذا الشان،اضافة الى ابعاد التنمية البشرية واهدافها ومحددات النمو الاقتصادي ونماذج النمو الحديثة، علاقة التنمية البشرية بالعوامل الاقتصادية والادبيات السابقة للدراسة.

حيث تعرفنا على ان التنمية البشرية والنمو الاقتصادي اعطيت لهما اهمية كبيرة من خلال الدراسات النظرية منذ نشاة اولى المدارس الفكرية ،كذلك اعطيت لهما اهمية قصوى من طرف كل الدول بالعمل على تدعيم كل الجوانب المتعلقة بالتنمية البشرية على غرار الصحة والتعليم والشغل من اجل خلق القيمة والاستثمار في الموارد البشرية للرفع من الاداء الاقتصادي وبالتالي التنمية الاقتصادية اجمالا.

ان الدراسات السابقة اكدت على وجود علاقة ايجابية بين مؤشرات التنمية البشرية والنمو الاقتصادي في العديد من الدول، ولكي رؤية ذلك على مستوى دول المغرب العربي نجري دراسة تطبيقية قياسية وهذا ما سنبرزه في الفصل التطبيقي.

الفصل الثاني : الدراسة التطبيقية لأثر التنمية البشرية على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي

تمهيد الفصل

بعد الدراسة النظرية لمؤشري التنمية البشرية والنمو الاقتصادي بالتطرق الى اهم المفاهيم والعناصر التي تساعدنا على اسقاط هذه الدراسة النظرية على الجانب التطبيقي الذي نركز فيه على تطور وضعية مؤشري التنمية البشرية والنمو الاقتصادي في دول المغرب العربي خلال الفترة من 2000 الى غاية 2016 ومحاولة دراسة طبيعة العلاقة الموجودة بين هذين المؤشرين عن طريق الدراسة القياسية وتحليل النتائج، وبالتالي سنتناول في هذا الفصل العناصر التالية:

المبحث الأول: دراسة وصفية لتطور مؤشرات التنمية البشرية والنمو الاقتصادي في دول المغرب العربي.

المبحث الثاني: دراسة النموذج.

المبحث الثالث: تحليل النتائج

الفصل الثاني : <u>الدراسة التطبيقية لاثر التنمية البشرية على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي:</u>

نتناول في هذا الفصل دراسة وصفية لتطور مؤشرات التنمية البشرية والنمو الاقصادي في دول المغرب العربي ثم بعدها ندرس متغيرات وادوات الدراسة التطبيقية وفي الاخير نجري الدراسة القياسية عن طريق اقتراح النموذج وتحليل النتائج.

المبحث الاول:دراسة وصفية لتطور مؤشرات التنمية البشرية والنمو الاقتصادي في دول المغرب العربي:

نتطرق في هذا المبحث الى واقع التنمية البشرية في دول المغرب العربي بابراز اهم المؤشرات الخاصة بالتنمية البشرية والنمو الاقتصادي في هاته الدول ومحاولة تحليلها لايجاد مقارنة بينهـا.

اولا :واقع التنمية البشرية في المغرب العربي في ضوء مؤشرات القياس:

01- دليل التنمية البشرية :

يعبر دليل التنمية البشرية عن تفاعل ثلاثة مرتكزات أو مكونات تتمثل في التعليم والصحة والدخل. ويمثل العمر المتوقع عند الولادة مدى التقدم أو الانجاز النسبي لدولة ما في مجال الصحة– ويعبر عنه بـ(دليل العمر المتوقع). وفي مجال التعليم يقيس الانجاز النسبي لدولة ما في مسائل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين وإجمالي القيد في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالمي معا. ذلك ما يعبر عنه بـ(دليل التعليم).

وبغية الكشف عن واقع دليل التنمية البشرية في المغرب العربي بعد تحليل المعطيات نستنتج: أن هناك ثلاثة مستويات في مجال التنمية البشرية في المغرب العربي ، وهي تعكس ذات المستوى على المستوى العالمي الذي يحدد ثلاثة مستويات للتنمية البشرية، المرتفعة 0.895 ، قيمة الدليل 78.2 سنة متوسط العمر المتوقع والإلمام بالقراءة) والكتابة 100 ٪ والناتج المحلي للفرد قرابة 26 ألف دولار سنويا). والمتوسطة (0.718 ومتوسط العمر المتوقع 67.2 والإلمام بالقراءة والكتابة 79.4 ٪ ونصيب الفرد من الدخل 4474 دولارا سنويا) والمنخفضة (0.486 للدليل ومتوسط العمر 46 سنة والإلمام بالقراءة والكتابة 57.5 ٪ ومتوسط الفرد من الدخل 1046 دولارا سنويا فقط).

وفيما يلي الأقاليم التنموية البشرية في المغرب العربي:

أ. إقليم التنمية البشرية المرتفعة:

وتتراوح قيمة دليل التنمية البشرية بدولة بين (0.849 –0.844

ويشمل كل من قطر والإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت فقط.وهذه الدول لا تحظى سوى بنسبة ضئيلة جدا من إجمالي مساحة المغرب العربي (0.5 ٪) ولا تعول سوى اقل من (1.6 ٪) من إجمالي سكانه. وهي أربعة دول من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي تهيمن على ايرادات المحروقات والتي بلغت (19 ٪) من احتياطي النفط المؤكد عالميا عام 2005.

– قيمة صادراتها النفطية للعام ذاته (67) مليار دولار(على انه من المستحسن أن نشير إلى أن هذه الدول هي دون العديد من نظراتها بظل هذا المعيار، وبذلك يفوق أي من الفرقاء المشار إليهم في المغرب العربي.) فضلا عن التباين في المؤشرات الأخرى كمتوسط العمر المتوقع الذي يبلغ في المتوسط بدول هذا الإقليم في المغرب العربي نحو (76) سنة مقابل قرابة (80) سنة. وكذلك الحال بالنسبة لمؤشرات أخرى.

وتزداد الصورة وضوحا إذا تذكرنا أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يفوق متوسط نصيب الفرد في الإقليم الأول هذا من أقاليم المغرب العربي ، علما أن إجمالي مصادر الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول يرجع إلى النفط والغاز الطبيعي ، وهذه موارد ناضبة قابلة للإحلال والإبدال.

في حين يمثل الناتج المحلي الإجمالي موارد متجددة كالنشاط الصناعي والسياحي والتجاري وغيرها، مما يعكس حجم الفجوة الحضارية القائمة بينهما. وما يترتب عليها من اختلالات بارزة في ميزان القوة.

ب– إقليم التنمية البشرية المتوسطة:

وتتراوح قيمة دليل التنمية البشرية بين (0.844–0.955) ويشمل هذا الإقليم (ليبيا و وتونس والجزائر والمغرب. ويتراوح متوسط العمر المتوقع في مجموعة دول هذا الإقليم (73.6) سنة، وتنفرد كل من عمان والمملكة العربية السعودية عن جميع مكونات هذا الإقليم بالنسبة لمعايير هذا الدليل، فضلاعن مؤشرات أخرى كمتوسط العمر المتوقع ونصيب الفرد من الدخل، بيد أن هذا الإقليم يهيمن على غالبية إجمالي مساحة المغرب العربي ويحتضن نحو (90 ٪) من إجمالي سكانه وهو يكاد يعكس المتوسط العام للوطن العربي في مجال دليل التنمية البشرية ومتوسط العمر المتوقع ونصيب الفرد من الدخل... الخ، وهو يجمع بين دول نفطية وأخرى لا نفطية: الأولى تستحوذ على نسبة ضئيلة من إجمالية مساحة وسكانا في حين الثانية لها الأغلبية في هذا المجال، الأولى أكثر رخاءا والثانية اشد عوزا.

وعموما فإن دول هذا الإقليم لا تظهر صورة متفائلة حتى عند مقارنتها مع نظرائها دولا نفطية وأخرى لا نفطية غير عربية كإيران وتركيا.واللتان تفوقان المتوسط العام للدول العربية في ظل هذه المعايير، مما يضيف احتلالا آخرا في ميزان القوة بين دول المغرب العربي ودول الجوار الملاصقة له، مما يعكس طبيعة التنمية البشرية القائمة في كل من الأطراف المعنية.

ج– إقليم التنمية البشرية المنخفضة:

وتتراوح قيمة دليل التنمية البشرية فيه بين (0.461–0.495) سنة تقريبا، ونصيب الفرد من متوسط العمر المتوقع هو (2086) دولارا سنويا، ويضم هذا الإقليم كل من جيبوتي واليمن وموريتانيا وارتيريا التي لا تعول سوى عشر (10 ٪) إجمالي سكان المغرب العربي ، وهي بذلك تذيل قائمة بيانات هذه المؤشرات على مستوى المغرب العربي والدول النامية والعالم بسواء، 4 وهي تمثل الدول ذات الدخول المنخفضة إن لم يكن بعضها اقل الدول دخلا بشكل عام، وهكذا يتضح أن هناك تباينا واضحا أو فجوة متنامية بين مجموعات هذه الأقاليم ، مما يخلق حالة من عدم الانسجام بين مكوناته المختلفة.

برز عنها حالة نسميها– طبقا للمفاهيم الجيوبولتيكية– بحالة انحدار جيوبولتيكي شديد تعظم من آليات التجزئة والتنافر مما الحق ويلحق أضرارا متنامية في الأمن القومي العربي ، مما يحتم على الجميع التخطيط والالتزام بالتنفيذ بصيغ العمل العربي المشترك من خلال تكامله فيما يمكن من تحقيق مستويات أفضل من التنمية البشرية.

02– اتجاهات دليل التنمية البشرية:

انتهينا فيما تقدم إلى أن دليل التنمية البشرية يعد ملخصا لقياس التنمية البشرية من خلال الأبعاد الثلاثة الرئيسية للتنمية البشرية وهي: الصحة والمعرفة والدخل. وقبل حساب الدليل تم بناء دليل لكل من هذه الأبعاد، وهي أدلة العمر المتوقع والتعليم والناتج المحلي الإجمالي.

ويحسب بعد ذلك دليل التنمية البشرية كمتوسط بسيط لأدلة البعد، وفي مراجعة البيانات المتاحة يتضح:

– إن اتجاهات دليل التنمية للسنوات (75 و 90 و 2003) يظهر نموا متباينا بين دول الأقاليم الثلاثة للتنمية البشرية في المغرب العربي. وتظل مجموعة دول إقليم التنمية المرتفعة الأربعة في الصدارة عربيا في هذا المجال، بحكم مداخيلها النفطية ومحدودية أعبائها مقارنة بدول الإقليمين الآخرين، ورغم ذلك لم تستطع أي من هذه الدول أن تلحق بمعدلات التطور الذي شهدته دول متقدمة كالنرويج وكندا والولايات المتحدة الأمريكية. وقد شهد إقليم التنمية البشرية المتوسطة معدلات نمو تفوق نظرائه في الإقليمين الآخرين لاسيما في الدول اللانفطية كتونس وسوريا ومصر والمغرب. إذ بلغت قيمة (0.753 و 0.721 و 0.659 و 0.631) هذا المؤشر عام 2003 مقابل (0.514 و 0.540 و 0.416 و 0.429) عام 1975 لكل منهم على التوالي.

صحيح إن دراسة اتجاهات دليل التنمية البشرية للسنوات الثلاث تظهر اتجاها تصاعديا خلال العقود الثلاثة المنصرمة، إلا أن هذه الاتجاهات قد لا تكون كذلك في ظروف طارئة كتدهور أسعار النفط الخام، وتفاقم أعباء المديونية وارتفاع معدلات التضخم النقدي وزيادة الإنفاق العسكري.

– تؤكد البيانات المتاحة ضرورة اعتماد صيغ العمل العربي المشترك وتوسيع حجم الاستثمارات في الدول العربية الأقل نموا كما عليه الحال في مجموعة إقليم التنمية المنخفضة.

وهكذا يتبين أن واقع الخريطة العربية يقضي بضرورة التخطيط الوطني والإقليمي والقومي المشترك لتجاوز هذه الاختلالات المكانية الشاخصة، فعناصر تكامل هذا الإقليم قائمة أرضا وسكانا لكن ما ينقصه هو القرار السياسي المستقل بكافة أبعاده.

يحتضن المغرب العربي موارد للثروة تؤهله لأن يكون في موقع متقدم بين دول ومناطق التنمية البشرية في العالم، فهو يمتد بين دائرتي عرض (2 جْ– 38 شْ).

وبذلك تتاح له كافة فرص التنوع المناخي والزراعي) والاقتصادي وبالتالي لما يمكنه من بلوغ حالة القوة فضلا عن انه يغطي جزءا كبيرا من مساحته ما نسميه "الحوض النفطي" الممتد من جنوب غرب آسيا

حتى شمال أفريقيا. وهو بذلك يهيمن على (59 ٪) من احتياطي الغاز الطبيعي وقرابة (29.3 ٪) من الاحتياطي المؤكد للنفط الخام عالميا عام 2005.

ناهيك عن الفوسفات والكبريت والحديد ورواسب معدنية أخرى، فضلا عن وفورات الموقع الجغرافي. فالمغرب العربي يجمع بين ريع الموقع وهبات الموضع بين التنمية البشرية في المغرب العربي الجغرافيا والجيولوجيا خاصة إذا تذكرنا حجم الموارد المائية المتاحة السطحية والجوفية بسواء، ولا تقف صورة الموارد المتاحة عند هذا الحد، بل تمتد لتغطي المناحي البشرية في الحضارة كما في السكان فهذا الإقليم يحتضن نحو (305) مليون نسمة، فضلا عن قدرات علمية مؤهلة ويمكن تأهيلها بيد أن هذه الطاقات لم تتحول إلى قوة اقتصادية، وهكذا يبدو التناقض شاخصا بين القدرة والقوة، ومفاد ذلك يرتبط بغياب الاستراتيجية والإرادة الوطنية معا وهذه ثمرة من ثمار التخلف السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

الطاقات البشرية في المغرب العربي:

تقدر مساحة المغرب العربي ب5.783.896 كلم2،يقطنها حوالي 84 مليون نسمة في سنة 2006 موزعين على الدول الخمس بنوع من التفاوت،حيث تختلف هذه الدول عن بعضها البعض من حيث درجة الكثافة السكانية والتمركز البشري والتوزيع الحضري،والريفي والقطاعي والعمري وللوقوف على حقيقة هذه الطاقات واهميتها وضرورة تفعيلها للقيام بدورها على مستوى المنطقة نقدم بعض المؤشرات الاحصائية التي توضح لنا وضعية هذه الطاقات كما يلي:

* **نمو السكان وتقديراتهم المستقبلية:** ان معرفة حجم السكان ومعدلات نموهم وتقديراتهم المستقبلية تظهر لنا دورهم الذي يتناسب مع ذلك الحجم من جهة وتبين المخاطر والصعوبات التي قد تظهر اذا لم تاخذ الدول الاجراءات الضرورية لتوفير احتياجاتهم الضرورية من جهة اخرى .

الجدول رقم : (01): تطور عدد السكان وتقديراتهم المستقبلية وكذلك التوزيع حسب فئات العمر.

الدولة	عدد السكان		معدل النمو		التقديرات المستقبلية
	1989	2005	1989	2025	2025
ليبيا	4.38	5.8	3.9	2	8
تونس	7.99	10.10	2.3	1.1	12
الجزائر	24.6	32.85	3.2	1.5	43
المغرب	24.5	31.48	2.6	1.5	41
موريتانيا	1.97	3.07	2.6	3	5
المجموع	63.46	83.35	2.92	1.82	109

المصدر: د–صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان،2010 ،ص94.

الجدول السابق يقدم صورة واضحة عن تطور عدد السكان المغرب العربي مابين 1989 و2005 حيث انتقل من 63.46 مليون نسمة سنة 1989 الى 83.35 مليون نسمة سنة 2005 أي بزيادة تقدر ب 31.5 % ويلاحظ ان نسبة من تقل اعمارهم عن 15 سنة تقدر ب31.94 % ،أي مايعادل 25 مليون نسمة، بمعنى اخر هذه الفئة تشكل اكثر من ثلث اجمالي سكان المغرب العربي ومن هم في سن العمل بلغ 52.49 مليون نسمة بمعدل61.3 % من المجموع الكلي للسكان ،وهذا مايعكس ارتفاع نسبة الاعالة في حالة البطالة وهذا مؤشر يدل على ضرورة توجيه وتشغيل هذه الفئة عن طريق تنمية وتطوير المشروعات المشتركة.

ونشير الى ان معدل البطالة في دول المغرب العربي لايزال مرتفعا رغم كل الجهود المبذولة لفتح مناصب شغل جديدة واحتوائها، فقد قدرت سنتي 2005و2006 كما يلي:

ليبيا 30% ،تونس 15.3% ،الجزائر 12.3% ،المغرب 11 %،موريتانيا 20 %.[1]

***تطور مؤشرات التنمية البشرية في الاقتصاديات المغاربية:**

استطاعت الدول النامية بما فيها الدول المغاربية ان تقطع شوطا لاباس به في مجال التنمية البشرية خلال السنوات الثلاثين الماضية ،وربما يعادل الشوط الذي قطعته المجتمعات الصناعية على مدى قرن كامل فقد تم تخفيض معدل وفيات الرضع في هذه البلدان بمايزيد عن النصف، وزادت نسبة التسجيل في المدارس الابتدائية والثانوية معا باكثر من الضعف وازداد متوسط العمر بمقدار 17 عاما الثلث تقريبا ولكننا لانرى المنجزات التي تحققت في مجال التنمية البشرية بسبب انشغالنا بالمؤشرات الاقتصادية البحتة واتجاهاتها.

وقد حققت الاقتصاديات المغاربية تقدما ملحوظا في هذا المضمار ولكن بدرجات متفاوتة من دولة الى اخرى من المغرب العربي والجدول التالي يبين تطور دليل التنمية البشرية في هذه الاقتصاديات[2].

---

[1]- صبيحة بخوش، **اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان،2010 ،ص94.

[2]-تقرير التنمية البشرية 1996،منشورات الامم المتحدة الانمائي، نيويورك،ص1.

الجدول :رقم (02): تطور مؤشر دليل التنمية البشرية في الاقتصاديات المغاربية 2000-2013

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	2000	1995	2000	2005	2010	2016
64 -ليبيا	-	-		0.726	0.755	0.769
93 -الجزائر	0.537	0564	0.602	0.651	0.677	0.713
94 -تونس	0.526	0.568	0.613	0.650	0.683	0.712
130-المغرب	0.421	0.450	0.491	0.536	0.565	0.591
155- موريتانيا	0.337	0.368	0.390	0.411	0.433	0.467

المصدر: من اعداد الباحث استنادا الى تقارير التنمية البشرية من 2000-2016

نلاحظ من خلال المؤشرات الواردة في الجدول السابق ان ليبيا تقع ضمن الدول ذات تنمية بشرية مرتفعة وكذلك الجزائر وتونس وان كانتا الاخيرتان ضمن مجموعة الدول ذات تنمية بشرية مرتفعة، بينما وقعت المغرب ضمن الدول ذات تنمية بشرية متوسطة وموريتانيا جاءت حسب هذه المؤشرات في مجموعة الدول ذات تنمية بشرية منخفضة ، وعلى العموم نلاحظ تحسن مضطرد في هذه المؤشرات بالنسبة للاقتصاديات المغاربية ،ويمكن ان يكون ذلك عائد الى التحسن الملاحظ في مؤشري الصحة والتعليم حيث شهدا تقدما ملحوظا في هذه البلدان ، وان كانت موريتانيا والمغرب اضعف اداء بالنسبة للبلدان المغاربية ،مما يستوجب عليهما بذل جهود مضاعفة للتغلب على الصعوبات والعراقيل التي تعوق تقدمهما في مجالات التنمية البشرية.

03- واقع الأداء الاقتصادي:

ان الاختلالات المكانية الهائلة في توزيع هذه الموارد تزداد ظاهرة التباين بين مكونات هذا الإقليم مما يعمق من آليات التنافر والتجزئة بين أرجائه، ففي الوقت الذي تظفر به دول مجلس التعاون الخليجي بحوالي ثلاثة أخماس إجمالي الناتج المحلي العربي فإنها لا تعول سوى اقل من عشر إجمالي سكانه. وهذا يعني أن الدول العربية اللانفطية تنعم فقط بخمس إجمالي الناتج المحلي الإجمالي عربيا في الوقت الذي تعول نحو ثلاثة أرباع إجمالي سكانه.

ومن اجل الوصول إلى صورة أدق في مجال العلاقات القائمة بين موارد الثروة والأداء الاقتصادي وبما يحقق أهداف هذه الدراسة في الكشف عن واقع التنمية البشرية في هذا الإقليم لابد من دراسة ما يلي:

2-1 مؤشرات السياسة العامة للإنفاق وتوزيع الدخل تكشف البيانات المتاحة عن ثلاث حقائق رئيسية هي:

* غياب الموازنة الدقيقة بين أوجه الإنفاق العام في المغرب العربي، مقارنة بالدول المتقدمة. فالإنفاق على التعليم والصحة يحظيان في المرتبة الأولى في سلم الإنفاق العام في هذه الدول مقارنة بالإنفاق

العسكري. في الوقت الذي تفرد فيه النرويج نحو (85٪) من الناتج المحلي الإجمالي بقطاع الصحة بموجب بيانات عام 2003 ، وقطاع التعليم (7.6 ٪) فإنه لا تحضى الإنفاق العسكري يشكل (2٪) فقط من ناتجها المحلي الإجمالي. وهي بذلك تشابه العديد من دول العالم المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمملكة المتحدة، حيث شكل الإنفاق العسكري الإنفاق الأقل في هذه الدول وتنفرد مجموعة هذه الدول المقارنة، حيث يحظى الإنفاق العسكري ب (9.1 ٪) من ناتجها المحلي الإجمالي عام 2001 وهي بذلك تقلص من إنفاقها مقارنة مع فاعلية الحال عام 2000 ،حيث بلغت نسبة الإنفاق العسكري فيها للعام المذكور نحو (12.4 ٪) ذلك يقترن باتفاقيات أوسلو عام 1993 واتفاقية وادي عربة 1994 مع الاردن، أما الدول العربية فهي عموما لا تفرد سوى نسبا ضئيلة متدنية للإنفاق على التعليم والصحة بشكل خاص، وهي حتى في إقليم التنمية البشرية المرتفعة (الدول الأربعة النفطية) لا تخصص سوى ثلث نسبة ما تنفقه على الصحة والتعليم، وتكاد الصورة تتكرر مع إقليم التنمية البشرية المتوسطة في المغرب العربي لكن مع رجحان كفة الإنفاق العسكري بشكل خاص كما عليه الحال في ليبيا والسعودية والأردن وسوريا.

* تتمثل ثمار هذه التوجهات عربيا في تعميق ظاهرة التخلف أولا وتدني مستويات العمر المتوقع ثانيا وتنامي بؤس الفرد العربي بدلا من التوجه نحو أهداف التنمية البشرية المتلخصة في تفعيل رفاهية المواطن، وقد يعترض البعض أن للإنفاق العسكري عربيا له (مبرراته، لكن واقع الحال منذ نهاية الأربعينيات وحتى الآن يكشف أن لهذا الإنفاق مبرراته من قبل الأنظمة فيما يمكنها من أحكام السيطرة على إرادة شعوبها دون الاكتراث مما سلب وسيسلب من أراضيها وما انتقص وينتقص من سيادتها إن وجدت السيادة الحقيقية في أي منها.

* عموما فإن دول المغرب العربي هي دون نظرائها حتى من الدول النامية كإيران وتركيا، فالتوازن قائم في أوجه الإنفاق بكلا الدولتين مما يشير إلى كفاءة الأداء للإدارة فيهما نسبيا ،على انه يجب أن نتذكر أن العديد من دول المغرب العربي تعاني من ظاهرة المديونية الخارجية مما يحتم عليها إنفاق نسبا من الناتج المحلي الإجمالي لخدمة الدين .

اما بخصوص معدلات البطالة سجلت ارتفاعا ملحوظًا في دول المغرب العربي نتيجة الأحداث التي شهدتها بعض هذه الدول خلال عام 2011 ، جراء توقف الإنتاج وإغلاق المؤسسات وتراجع تدفقات الاستثمارات الأجنبية وتراجع الصادرات وعوائد السياحة وتفاقم عجز الميزانيات وانخفاض احتياطي النقد الأجنبي.

الجدول رقم (03): تطور معدلات البطالة في دول المغرب العربي:

الدولة	السنوات				
	2012	2013	2014	2015	2016
تونس	12.4	12.4	13.3	13	18.9
الجزائر	13.8	11.3	10.2	10	9.8
المغر ب	9.8	9.6	9.1	9.1	8.9
ليبيا	5.4	6.2	5.8	10.2	21.4

المصدر: بناء على بيانات وطنية رسمية وبيانات دولية متفرقة.

ورغم المجهودات المبذولة في عدد من الدول العربية للتخفيف من البطالة إلا أن معدلاتها لم تتغير بشكل ملحوظ خلال الخمس سنوات الماضية نتيجة نمو عرض العمل بنسب تفوق قدرة الاقتصاد على توفير فرص عمل جديدة، ويعزى ذلك إلى الزيادة القياسية في معدلات نمو القوى العاملة والتي تفوق المعدلات المسجلة في مختلف مناطق العالم الأخرى .

بالإضافة إلى زيادة متوسط معدل المشاركة في القوى العاملة خاصة بين الإناث، تفيد بضخامة الضغوط الديمغرافية، أي جانب العرض، على أسواق العمل في الدول العربية.

وتشير كثافة البطالة في أوساط الشباب وطالبي العمل للمرة الأولى إلى أن البطالة في الدول العربية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعدم القدرة على استيعاب الأعداد الكبيرة للداخلين الجدد إلى القوى العاملة، حيث يبلغ متوسط نسبة العاطلين طالبي العمل لأول مرة، أي المنضمين الجدد لسوق العمل، حوالي ثلثي إجمالي عدد العاطلين في الدول العربية، ويبلغ متوسط نسبة الشباب من 14–25 سنة بين العاطلين عن العمل في الدول العربية حوالي النصف .ويمثل متوسط معدّل البطالة لدى الشباب حوالي 3.6 مرّة متوسط معدل البطالة الإجمالي[1].

وإلى جانب الضغوط الديمغرافية، فهناك عوامل أخرى تفسر ارتفاع معدلات البطالة في عدد من الدول العربية، من أهمها تذبذب وعدم كفاية النمو الاقتصادي، وتآكل قدرة القطاع العام على توفير فرص عمل كافية، وضعف طاقة التشغيل في القطاع الخاص بسبب تواضع بيئة الأعمال وعدم التكافؤ بين الميزات المالية والعينية المقدمة للعاملين في القطاع العام وتلك التي يمكن أن يقدمها القطاع الخاص ، إضافة إلى عدم توافق مخرجات التعليم والتدريب مع متطلبات العمل في هذا القطاع، كما أن حالة عدم الاستقرار تفسر بشكل كبير ارتفاع معدلات البطالة ، فإن ضعف الإمكانيات وتواضع القاعدة الاقتصادية تحد من قدرة الدول محدودة الدخل مثل موريتانيا على توفير مواطن عمل كافية لقوة العمل المتزايدة.

وفي حين أثرت الأحداث والتطورات المذكورة على الدول العربية بشكل متفاوت إلا أن متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الثابتة سجل انخفاضاً من 4.6 في المائة عام 2015 إلى

[1]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، دراسة خلفية لتقرير التنمية الإنسانية العربية ،2010

2.4 في المائة عام 2016 ، وذلك نتيجة تراجع الناتج في عدد من الدول العربية التي شهدت تغيرات سياسية وعدم استقرار خلال نفس العام، إضافة إلى زيادة الضغوط التضخمية في معظم الدول العربية، على خلفية زيادة الطلب المحلي خاصة في الدول المصدرة للنفط وتأثر إنتاج السلع والخدمات في الدول العربية التي شهدت الأحداث المذكورة، وبالإضافة إلى هذه التطورات في المنطقة، فقد تأثرت بعض الدول العربية ذات الإقتصادات المتنوعة مثل تونس بتراجع النمو في الدول المتقدمة وانخفاض الطلب على صادراتها من جرّاء الركود الذي أصاب أسواق صادراتها الرئيسية في الإتحاد الأوروبي.

الجدول رقم(04): قياس معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لدول المغرب العربي خلال الفترة من 2010-2016:

الوحدة: نسبة مئوية

الدول	معدل نمو الناتج المحلي بالعملات الوطنية						متوسط نمو الناتج المحلي للفرد	
	2010	2011	2012	2013	2014	2016	2015	2016
تونس	3.5	-1.9	3.6	2.7	3.0	4.5	2.4	-2.6
الجزائر	3.3	2.5	3.3	2.7	4.3	4.1	1.3	0.5
ليبيا	4.3	-60	-104.5	-9.4	-7.8	-29.8	1.0	-63.2
المغرب	3.6	5.0	2.7	4.5	3.9	4.9	2.5	3.9
موريتانيا	5.1	3.6	7.0	6.7	6.8	6.5	2.7	1.2

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2012 وتقديرات من المؤسسات المعدة للتقرير، وص.ن.د

حسب الجدول السابق تظهر تقديرات نمو الناتج المحلي الإجمالي في دول المغرب العربي بالأسعار الثابتة وبالعملات الوطنية خلال الفترة التباين الواضح في الأداء بين الدول النفطية وغير النفطية من ناحية، والدول التي شهدت حالة من عدم الاستقرار وبقية الدول العربية من ناحية أخرى.

وفيما يتعلق باتجاهات النمو خلال هذه الفترة ، فقد تراجعت معدلاته بشكل ملحوظ في كل من تونس وليبيا متأثرة بشكل مباشر بالأحداث السياسية الداخلية التي شهدتها، حيث يعتمد اقتصاده على القطاع الخدمي والسياحي وانخفاض ايرادات النفط بالنسبة لليبيا، اما بالنسبة الى تونس عاد الناتج الى الارتفاع منذ سنة 2014 ليبلغ نسبة 3 ثم 4.5 في المائة سنة 2016 ،كما تراجع النمو بعض الشي ء في كل من الجزائر وموريتانيا في سنة 2011 ولكن رجع الى الارتفاع منذ سنة 2014 نظرا الى الاستثمارات الكبيرة من طرف خاصة الجزائر في المخطط 2010-2014 ، وفي المقابل تحسن النمو في المغرب نتيجة زيادة الانتاج الزراعي من القمح، وبفضل الاداء الجيد لقطاع الصناعات الاستخراجية والتعدين في موريتانيا.

الانفاق الاستثماري والادخار:

جدول رقم(05): تطور الاستثمار والادخار المحلي في دول المغرب العربي لسنة 2011

نسبة مئوية

الدولة	الادخار من الناتج	الاستثمار من الناتج	معدل نمو الاستثمار
تونس	34.5	24.1	–4.8
الجزائر	67.1	36.1	9.0
ليبيا	53.5	24.6	–61
المغرب	41.1	36.0	4.7
موريتانيا	40.3	30.3	38.5

المصدر: تقارير خاصة باقتصاديات الدول صادرة عن ص.ن.د والمواقع الرسمية للدول.

حسب الجدول السابق سجلت موريتانيا معدل نمو بلغ نسبة 38.5 في الاستثمار ويعزى هذا الى زيادة الانفاق الاستثماري وتسجيل فوائض ومعدلات ادخار محلية مرتفعة، بالاضافة الى استكمال مشاريع البنى التحتية وقطاع البناء السكني والعقاري والصناعي، في حين انكماش الاستثمار في كل من تونس وليبيا بمعدلات تراوح بين 4.8 و61 في المائة بسبب الاحداث التي شهدتها تلك الدول خلال عام 2011 .

المبحث الثاني: تعريف متغيرات و أدوات الدراسة

في هذا المبحث يتم تقديم وتوضيح الإجراءات و الأدوات والبرامج الإحصائية التي استخدمت في الدراسة التطبيقية، وكذلك تقديم وتحديد عينة ومتغيرات الدراسة.

المطلب الأول: منهجية الدراسة

تتمثل منهجية الدراسة أساسا في الإجراءات المتبعة والأدوات الكمية والبرامج المعلوماتية التي استخدمت في مختلف مراحل الدراسة بغرض معرفة أثر تقلبات مءشرات التنمية البشرية على معدلات النمو الاقتصادي في اقتصاديات دول المغرب العربي، ومحاولة تحليل نتائج الدراسة، وبالتالي الإجابة عن إشكاليات وإثبات أو نفي فرضياتها.

الفرع الأول : مجتمع وعينة الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قمنا بإسقاط الجانب النظري من الدراسة على اقتصاديات دول المغرب العربي في قطاع الموارد البشرية ومؤشر النمو الاقتصادي الخاصة (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا).

أولا: مجتمع الدراسة

1-نظرة عامة حول اقتصاد دول المغرب العربي:

عملت دول المغرب العربي على تبني عدة اصلاحات اقتصادية في كل المجالات منذ سنة 2000 الى غاية اليوم ، كما اعتمدت على منهج معين للنمو من اجل تحقيق معدلات مقبولة للتنمية على المستويين الاجتماعي والاقتصادي لكل دولة ،حيث حققت كل دولة مكاسب ونتائج مقبولة في العديد من المؤشرات خاصة في مؤشر التنمية البشرية والنمو الاقتصادي[1] .

ثانيا : عينة الدراسة

تمثلت عينة الدراسة في مؤشر التنمية البشرية لدول المغرب العربي وكذا مؤشر النمو الاقتصادي والتي تحصلنا عليها من خلال استغلال التقارير السنوية للامم المتحدة للتنمية البشرية وكذا تقارير ص.ن.د حول النمو الاقتصادي. والمواقع الرسمية لكل دولة.

[1] www.tadwal.com 10/03/2016

وتمثلت الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2016 أي حوالي 25 مشاهدة , أما عن الحدود المكانية تمثلت في اقتصاديات المغرب العربي.

ثالثا :تمثيل تطور متغيرات الدراسة

شكل رقم (01) تمثيل بياني لسلسلة مؤشرات التنمية البشرية بدول المغرب العربي للفترة (2000-2016)

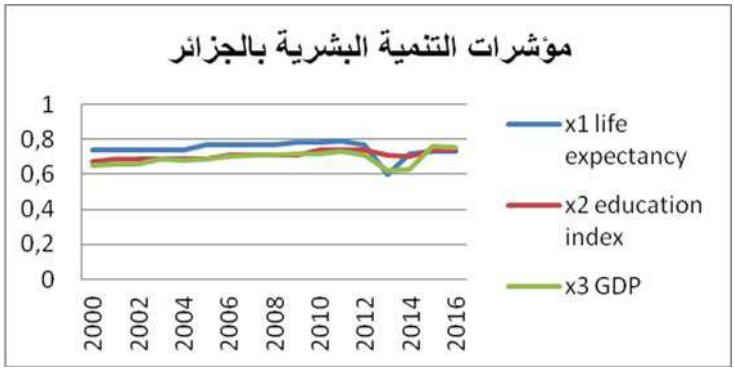

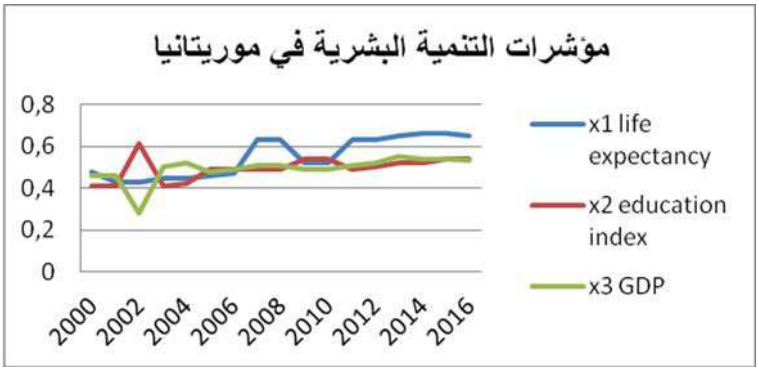

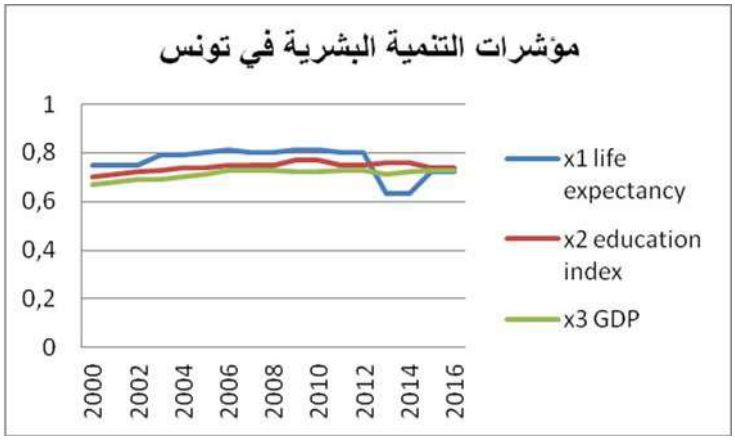

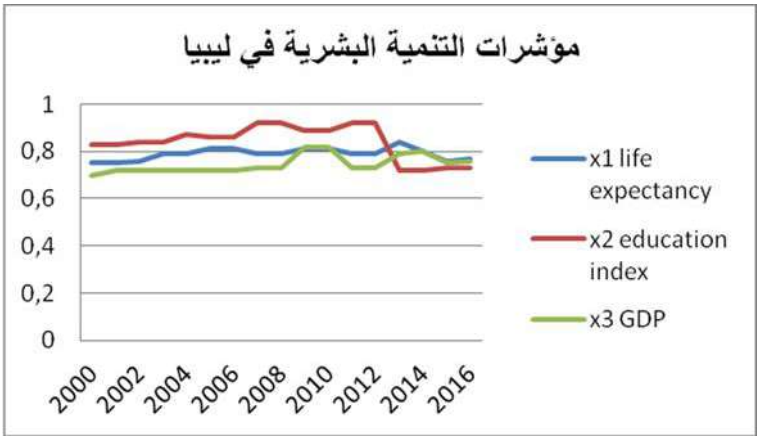

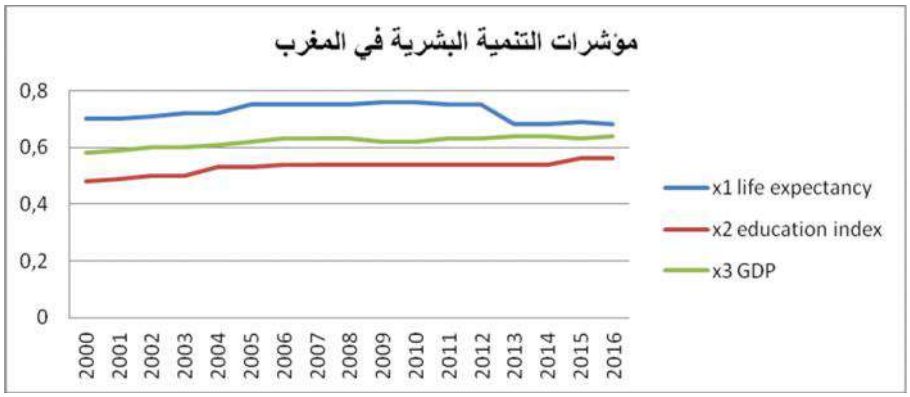

المصدر : من إعداد الباحث إعتمادا على البيانات الواردة في الجداول في الملحق رقم (01)

من خلال الشكل (01) أعلاه نجد أن مؤشرات التنمية البشرية في دول المغرب العربي عرفت نوع من الاستقرار خاصة في دولة المغرب ثم تليها دولتي الجزائر و تونس أين شهدتا هي الأخرى تذبذب ضعيف

في هذه المؤشرات، في حين عرفت كل من ليبيا و موريتانيا تذبذب في مؤشرات التنمية البشرية خلال الفترة و يظهر هذا جليا في ليبيا خاصة في السنوات الأخيرة.

وعموما نجد أن هناك تقارب كبير في دولة المغرب العربي في مؤشرات التنمية البشرية مما يوحي أنها فعلا تقع ضمن الدول ذات المؤشر المتوسط في التنمية البشرية.

الشكل رقم 02 : يمثل تمثيل بياني لسلسلة مؤشر النمو الاقتصادي للفترة (2000–2016) لدول المغرب العربي

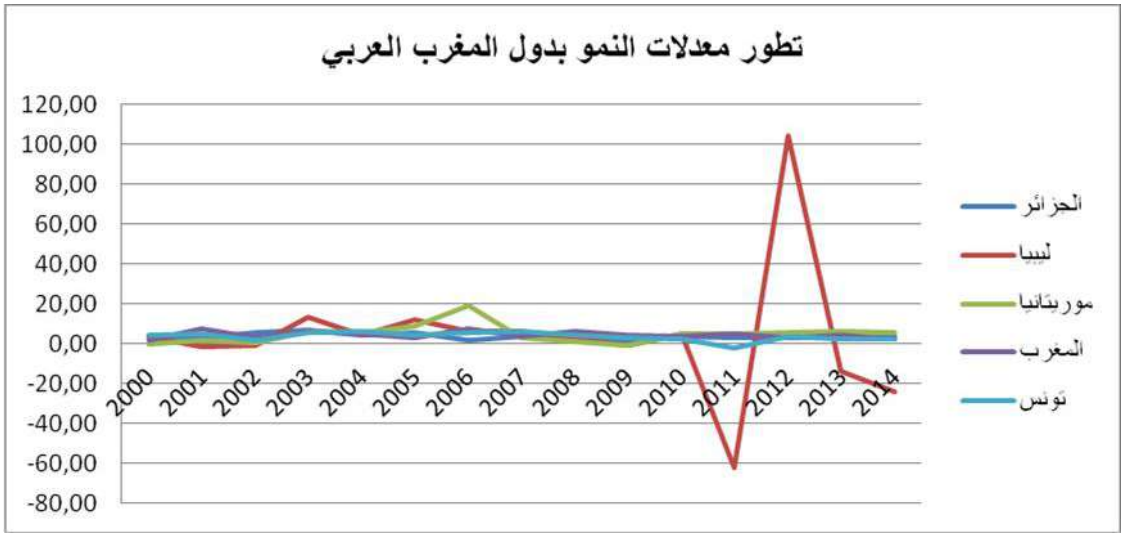

المصدر : من إعداد الباحث إعتمادا على برنامج EXCEL

من خلال الشكل نلاحظ أن :

دول المغرب العربي شهدت تقارب و نوع من حالة الاستقرار في تطور معدلات النمو خلال فترة الدراسة (2000–2016)، ماعدا دولة ليبيا التي عرفت تذبذب كبير في السنوات الأخيرة لتردي الوضع الأمني وعدم الاستقرار السياسي بها، مما جعل معدل النمو الاقتصادي يعرف حالة عدم الاستقرار حيث بلغ حد أدنى قدره –62 % في سنة 2011.

<u>الفرع الثاني: متغيرات الدراسة</u>

من أجل تحديد متغيرات الدراسة ومن خلال تحليل الدراسات السابقة وبالنظر إلى إشكالية بحثنا تم تحديد المتغير التابع والمستقل بما يخدم بحثنا العلمي.

المتغير التابع (**pc**):يتمثل المتغير المستقل في هذه الدراسة في مؤشر التنمية البشرية (y).

المتغير المستقل(**pp**):يتمثل المتغير التابع الدراسة في النمو الاقتصادي (x)

المطلب الثاني :الأدوات الكمية والبرامج المعلوماتية المستخدمة في الدراسة

بعد اختيار عينة ومجتمع الدراسة، سوف نستعرض الأساليب الكمية والقياسية والبرامج المعلوماتية المستخدمة في الدراسة.

الفرع الأول : الأدوات الكمية المستخدمة في الدراسة

نستعرض هنا الإطار القياسي المتبع في التحليل والذي يشمل نماذج بنال والنماذج الأساسية المستخدمة في تقديرها، واختبارات الإستقرارية وعلاقات التكامل المتزامن(المشترك).

أولا : تعريف البيانات المقطعية(نماذج بنال)

تعرف بيانات بانل بأنها ; مجموعة البيانات التي تربط بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلسة الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة وعلية فبيانات بانل تجمع بين ثلاثة حدود مع البعض.

-الحد الموضوعي: ويمثل الهدف المدروس (المتغير التابع أو متغير الاستجابة) ومحدداته أو العوامل المؤثرة فيه(المتغيرات المستقلة).

-الحد الزمني وهو الفترة الزمنية للدراسة(سنوات، سداسيات، فصول، أشهر، أسابيع، أيام....).

-الحد المقطعي: وقد تكون دول، مؤسسات (إنتاجية أو مالية)، أشخاص طبيعيين، حيوانات، جامدات ومعادن. [1]

ثانيا: نماذج الأساسية لنماذج المقطعية

يقترح المنهج الحديث الصيغة الأساسية لانحدار بيانات بانل كما قدمها W.Green (1993)، ومن هنا تأتي نماذج البيانات الطولية في ثلاثة أشكال رئيسية هي: نموذج الانحدار التجميعي (PooledRégression Model(PRM))، نموذج التأثيرات الثابتة(Fixed Affects Model (FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية (Effects Model Randon(REM). ليكن لدينا N من المشاهدات المقطعية مقاسية فيTمن الفترات الزمنية فان نموذج البيانات الطولية يعرف بالصيغة الآتية:

[1] زكريا يحي جمال، **إختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية** ، مجلة العراقية للعلوم إحصائية , العدد21, ص272.

$$y_{it} = B_{0(i)} + \sum_{i=1}^{k} B_j X_{j\,(it)} + \varepsilon_{it} \quad ,i=1,2,\ldots\ldots,Nt=1,2,\ldots\ldots,T\ldots\ldots(1)$$

حيث ان y_{it} تمثل قيمة متغير الاستجابة في المشاهدة iعند الفترة الزمنيةt، $B_{0(i)}$ تمثل قيمة نقطة التقاطع في المشاهدة i، B_i تمثل قيمة ميل خط الانحدار، $x_{j(it)}$ تمثل قيمة المتغير التفسيريj في المشاهدة iعند الفترة الزمنية t، وان ε_{it} تمثل قيمة الخطأ في المشاهدة العوامل في مثالنا السابق.iعند الفترة الزمنية t تجدر الإشارة هنا إلى إن المقصود بالمشاهدةiتعتمد تقدير المعلمات للنموذج في المعادلة (1) على نوع نموذج البيانات الطولية المستخدم؛

ومن اهم نماذج بنال المقطعية هي كما يلي:[1]

I-2 -1 نموذج الانحدار التجميعي:

يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج البيانات الطولية حيث تكون فيه جميع المعاملات B_i و $B_{0(i)}$ ثابتة لجميع الفترات الزمنية (يمهل أي تاثير للزمن) بإعادة كتابة النموذج في المعادلة (1) نحصل على نموذج الانحدار التجميعي وبالصيغة الآتية:

$$y_{it} = B_0 + \sum_{i=1}^{k} B_j X_{j\,(it)} + \varepsilon_{it} \quad ,i=1,2,\ldots\ldots,Nt=1,2,\ldots\ldots,T\ldots\ldots(2)$$

حيث إن$E(\varepsilon_{it})=0$ و $var(\varepsilon_{it})=\sigma_\varepsilon^2$ تستخدم طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في تقدير معلمات النموذج في المعادلة (2) (Greene,2012) بعد إن ترتيب القيم الخاصة بمتغير الاستجابة و المتغير التوضيحي بداء من أول مجموعة بيانات مقطعية و هكذا و بحجم مشاهدات مقداره (N*T).

I-2 -2 نموذج التأثيرات الثابتة:

نموذج التأثيرات الثابتة يكون الهدف هو معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حده من خلال جعل معلمة القطع B_0 تتفاوت من مجموعة إلى أخرى مع بقاء معاملات الميلB_i ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية (أي سوف نتعامل مع حالة عدم التجانس في التباين بين المجاميع)، وعليه فان نموذج التأثيرات الثابتة يكون بالصيغة

الآتية:

$$y_{it} = B_{0_{(i)}} + \sum_{i=1}^{k} B_j X_{j\,(it)} + \varepsilon_{it} \quad ,i=1,2,\ldots\ldots,Nt=1,2,\ldots\ldots,T\ldots\ldots(3)$$

[1] نفس المرجع السابق؛ ص272.

حيث ان$E(\varepsilon_{it})=0$ و $var(\varepsilon_{it})=\sigma_\varepsilon^2$ (Greene,2012) يقصد بمصطلح التأثيرات الثابتة بان المعلمة B_0 لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال الزمن وإنما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية لغرض تقدير معلمات النموذج في المعادلة (3) والسماح لمعلمة القطع B_0 بالتغير بين المجاميع المقطعية عادة ما تستخدم متغيرات وهمية بقدر (N-1) لكي نتجنب حالة التعددية الخطية التامة ثم تستخدم طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية.

يطلق على نموذج التأثيرات الثابتة اسم نموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (Least Squares Dummy Variable Model). بعد إضافة المتغيرات الوهمية D في المعادلة (3) يصبح النموذج بالشكل الآتي:

$$y_{it} = a_1 + \sum_{d=2}^{N} a_d D_d + \sum_{i=1}^{k} B_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad ,i=1,2,\ldots\ldots,N \quad t=1,2,\ldots\ldots,T \ldots\ldots(04)$$

حيث يمثل المقدار $a_1 + \sum_{d=2}^{N} a_d D_d$ التغير في المجاميع المقطعية لمعلمة القطع B_0 ويمكن كتابة النموذج بالمعادلة (4) بعد حذف a_1 بالشكل الآتي (Gujarati,2003)، (Greene,2012):

$$y_{it} = \sum_{d=1}^{N} a_d D_d + \sum_{i=1}^{k} B_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad ,i=1,2,\ldots\ldots,N \quad t=1,2,\ldots\ldots,T \ldots\ldots(05)$$

I-2 -3 نموذج التأثيرات العشوائية:

في نموذج التأثيرات الثابتة يكون حد الخطأ **εit** ذا توزيع طبيعي بوسط مقدراه صفر وتباين مساو إلى **$\sigma\varepsilon^2$** ولكي تكون معلمات نموذج التأثيرات الثابتة صحيحة وغير متحيزة عادة ما يفرض بأن تباين الخط ثابت (متجانس)لجميع المشاهدات المقطعية وليس هناك أي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من مجاميع المشاهدات المقطعية في فترة زمنية محددة.

يعتبر نموذج التأثيرات العشوائية نموذجا ملائما في حالة وجود خلل في احد فروض نموذج التأثيرات الثابتة

في نموذج تأثيرات العشوائية سوف يعامل معامل القطع(**i**)β_o كمتغير عشوائي له معدل مقداره μ أي:

$$\beta_o(i) = \mu + \mathbf{vi} \quad \text{حيث} \quad \mathbf{i = 1,2,.....,N} :$$

لا تصلح طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في تقدير معلمات نموذج التأثيرات العشوائية كونها تعطي مقدرات ليست ذات كفاءة ولها أخطاء قياسية غير صحيحة مما يؤثر في اختبار المعلمات لأن التباين المشترك بين حد الخطأ wit و wis غير معدوم.

وعليه لتقدير المعلمات هذا النموذج بشكل صحيح تستخدم طريقة المربعات الصغرى المعممةGLS.

ثالثا: طرق تقدير معلمات نموذج الدراسة

هناك عدة طرق لتقدير نماذج معطيات بنال سوف نطرق لدراسة بعضها كما يلي :[1]

3-1طريقة المربعات الصغرى OLS

عرّفها J.hoston بأنها" أسلوب لتقدير بعض المعالم غير المعروفة حيث أن المقدر هو القيمة العددية لها الناتجة من تطبيق ذلك القانون أو تلك الطريقة على مجموعة بيانات العينة المعنية بالدراسة.

تهدف طريقة المربعات الصغرى إلى إيجاد خط مستقيم يقترب من جميع النقاط ، حيث يكون مجموع انحرافات القيم المقدرة عن القيم الحقيقية ادنى ما يمكن.

وتتميز بخصائص هي:

-خاصية عدم التحيز.

-خاصية أفضل مقدر خطي غير متحيز Blue.

-خاصية الاتساق.

3-2 طريقة المربعات الصغرى المعممةGLS

هي طريقة تعطي تقديرات أكثر دقة و أقل تحيزا ,حيث يعتبر مقدرها أحسن مقدر غير متحيز لمعلمات

النموذج, فهي تقضي على مشكل أخطاء القياس وارتباط المتغيرات المستقلة بعامل الخطأ و كذلك المنشأ الداخلي.

تعتمد طريقة GLSعلى اختبار Sargan-Hansan الذي يأخذ بعين الاعتبار وجود الارتباط الذاتي للأخطاء و اختلاف التباين و الذي على أساسه يتم قبول النموذج أو رفضه, فإذا كانت القيمة المحسوبة ل Sargأكبر من المجدولة فإن المتغيرات الأدواتية ملائمة.

3-3طريقة التكامل المشترك

يسمح تحليل التكامل المشترك بتحديد جيد وواضح للعلاقة الحقيقية بين المتغيرات.

---

[1] عزالدين تمار ؛**دراسة قياسية لأثر التضخم على النمو الإقتصادي 2000-2013** ؛رسالة مقدمة لنيل شهادة ماستر علوم إقتصادية؛ جامعة ورقلة 2016؛ ص,26,27,28,29,30.

تكون سلسلتان xو y في تكامل المتزامن إذا تحقق الشرطان التاليين:

-1- للسلسلتين اتجاه عشوائي عام من نفس رتبة التكامل I(d)؛

-2- إذا نتج عن التوليفة الخطية للسلسلتين سلسلة ذات رتبة تكامل أقل من تكامل رتبة السلسلتين.

الفرع الثاني : أساليب و اختبارات الدراسة

من أجل إيجاد النموذج الملائم عند إستعمال معطيات بنال يستخدم مايسمى باختبارات التحديد المتمثلة في مايلي:

أولا: اختبارات التحديد الملائمة:

من بين نماذج الثلاثة لبنال يتم استخدام اختبار المفاضلة لاختيار أحسن نموذج:

1-1 اختبار مضاعف لاغرانج LM

هذا الاختبار اقترحه كل من Breusch-pagan سنة 1980 , وهو يتبع توزيع كاي تربيع ذو درجة حرية واحدة, كما أنه يعتمد على مضاعف لاغرانج المتعلق بالأخطاء $u\hat{}_{it}$ الناتجة عن طريقة المربعات الصغرى.

وتتم صياغته على النحو التالي:

$$LM = \frac{N.T}{2(T-1)}\left[\frac{\sum(\sum \varepsilon_{it})^2}{\sum\sum \varepsilon_{it}} - 1\right]^2$$

حيث يتم اختبار الفرضية العديمة والبديلة كما يلي:

H_0 :نموذج الانحدار التجميعي هو نموذج الملائم ؛

H_1 : نموذج التأثيرات الثابتة أو العشوائية هو النموذج الملائم.

وتتم المفاضلة على النحو التالي:

إذا كانت قيمة LM المحسوبة اكبر من قيمة كاي مربع (درجة واحدة), فنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

1- 2 اختبار هوسمان (1978)

نستخدم هذا الاختبار في حالة وجود اختلاف بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية

وهو المدى الذي يرتبط فيه الأثر الفردي بالمتغيرات المستقلة، فتستند فرضية العدم على عدم وجود ذلك الارتباط وعندها تكون كل من مقدرات التأثيرات الثابتة والعشوائية متسقة ولكن مقدرة التأثيرات العشوائية تكون هي الأكثر كفاءة.

هذا الاختبار يتبع توزيع (x^2) الذي يعتمد على إحصائية Wald بدرجة حرية K.

تصاغ الفرضية كما يلي:

H_0 : نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم؛

H_1 : نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم.

ويتم إتخاذ القرار على نحو تالي:

إذا كانت قيمة H المحسوبة اكبر من قيمة كاي مربع المجدولة, فنرفض فرضية العديمة ونقبل الفرضية البديلة.

ثانيا اختبارات جذر الوحدة وعلاقات التكامل المتزامن لبيانات البانل

لدراسة الاستقرارية في نماذج بانل بالنسبة لكل سلسلة زمنية فإننا نتحقق من وجود فإننا نتحقق من وجود جذر الوحدة.

2-1إختبار جذر الوحدة

يعتبر اختبار جذر الوحدة أساسيا لمعرفة استقرار السلاسل الزمنية موضع الدراسة وتحديد درجة تكامل هذه السلاسل لما لها من أهمية قصوى للوصول إلى نتائج سليمة وتجنبا لظاهرة الانحراف الزائف والذي يعني أن العلاقة بين متغيرين أو عدد من المتغيرات الاقتصادية تعبر عن علاقة زائفة، ومن بين أهم الأساليب المستعملة :

2-1-1 اختبار Levin, Lin, Chu (LLC) :

طور هذا الاختبار سنة 2002, وينبثق من اختبار DF,حيث يعتمد على فرضيتين :

H_0 : بيانات بانل لها جذر وحدة؛

H_1 : بيانات بانل لا تحتوي جذر وحدة.

2-1-2اختبار IPS:

انطلق هذا الاختبار من نفس فرضيات اختبار **LLC**, حيث أبقى على فرضية العدم كما هي بالمقابل تم تجزئة الفرضية البديلة إلى حالتين تسمح باختلاف جذر الانحدار الذاتي.

2-1-3اختبار Breitung:

ظهر هذا الاختبار سنة 2000 وهو يتشابه مع اختبار **LLC** في مرحلته الأولى إلا أنه لا يحتوي على حد ثابت, حيث يستخدم التغير في الزمن الحالي مع التغير في الزمن للفترة L, من أجل الحصول على البواقي.

2-1-4اختبار Hadri:

اقترح هذا الاختبار من طرف الجزائري قدور حضري سنة 2000 يتميز عن بقية غيره من الاختبارات, بأن فرضيتيه العديمة والبديلة عكس الاختبارات السابقة, لذلك فإن *تظهر في برنامج* (Eviews) *إلا بعد طلبها*.

2-2إ اختبار التكامل المشترك:

بعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات وأنها متكاملة من نفس الدرجة I (q) , يتم اختبار وجود علاقة توازنية بين السلاسل الزمنية على الآجال الطويلة عن طريق اختبارات التكامل المشترك.

تختلف اختبارات التكامل المتزامن للسلاسل الزمنية المقطعية بانل عن اختبارات السلاسل الزمنية العادية, حيث تستعمل اختبارات أخرى بدلا من اختبار Engel –Granger و Johanson.

و تعرف علاقات التكامل المتزامن من قبل Pedroni و Kao باختبار فرضية الجذر الوحدة لبواقي التكامل.

2-2-1 اختبار Pedroni:

اقترح pedroni هذا الاختبار سنة 1999 وطوره سنة 2004, حيث قسّمه إلى 7 اختبارات جزئية لكشف و إثبات فرضية التكامل المتزامن، حيث يستدعي تطبيقها تقديرا مسبقا للعلاقة على المدى الطويل, وتصاغ الفرضية كما يلي:

H_0 : عدم وجود تكامل مشترك؛

H_1 :وجود تكامل مشترك .

نرفض فرضية العدم أو تقبل من خلال نتائج أغلبية الاختبارات الجزئية, فإذا تجاوز احتمال P(value) لكل اختبار 5%, ففي هذه الحالة تقبل الفرضية الصفرية, أما إذا كان الاحتمال اقل أو يساوي 0.05 فان الفرضية العديمة ترفض وبالتالي تقبل الفرضية البديلة.

2-2-2اختبار Kao :

قدم Kao سنة (1999) اختبار فرضية عدم التكامل المتزامن انطلاقا من اختبارات ديكي فولر DF وADF, معتبرا إياها لا تأخذ بالحسبان عدم التجانس الفردي في ظل الفرضية البديلة.

2-3اختبار السببية:

يتطلب اختبار اتجاه العلاقة السببية بين متغيرين أن تكون المتغيرات المستعملة مستقرة.

فيقول Grangerعلى أن وجود تكامل مشترك بين متغيرين يعني وجود علاقة سببية في اتجاه واحد على الأقل, وعليه فإن عدم وجود تكامل مشترك بينهما عدم وجود علاقة سببية.

الفرع الثاني : الأدوات المعلوماتية المستخدمة في الدراسة

خلال الدراسة التطبيقية استخدمنا برامج معلوماتية للوصول لمختلف النتائج تمثلت فيما يلي:

برنامج Excel: هو برنامج ضمن حزمة officeيستخدم لمعالجة وتخزين العمليات الحسابية بشكل ألي.

برنامج Views 9: هو برنامج أستمد اختصاره من عبارة (Econometric Views) يسمح هذا البرنامج باستعمال الطرق القياسية لمعالجة بيانات الدراسة من خلال الإطار القياسي المتبع في التحليل.

المبحث الثالث :عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها

بعد تحديد الطريقة وأدوات الدراسة سنقوم بعرض النتائج المتوصل إليها وتحليلها ومناقشتها بشكل مفصل من أجل الوصول إلى نتيجة نهائية.

المطلب الأزل عرض نتائج الدراسة

باستخدام نماذج السلاسل المقطعية (نماذج بانل) لعينة دول المغرب العربي وهي: الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا خلال الفترة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2016، لدراسة اثر تطور برامج التنمية البشرية على مستويات معدلات النمو الاقتصادي، حيث نعتبر أن:

المتغير التابع : يمثل معدلات النمو الاقتصادي المحققة في هذه الدول TC؛

أما **المتغيرات المستقلة** فتتمثل في أدلة (مؤشرات) قياس دليل التنمية البشرية IHD المعتمد في البرامج الإنمائية للأمم المتحدة والمكون من:

- I1: دليل متوسط العمر المتوقع؛
- I2: دليل التعليم؛
- I3: دليل إجمالي الناتج المحلي.

بغرض تحديد شكل انتشار مؤشرات التنمية البشرية على معدلات النمو الاقتصادي لكل دول العينة وهي مجتمعة للفترة المدروسة حصلنا على التمثيلات التالية:

شكل رقم (03): أشكال الانتشار لمؤشرات دليل التنمية البشرية على معدلات النمو الاقتصادي

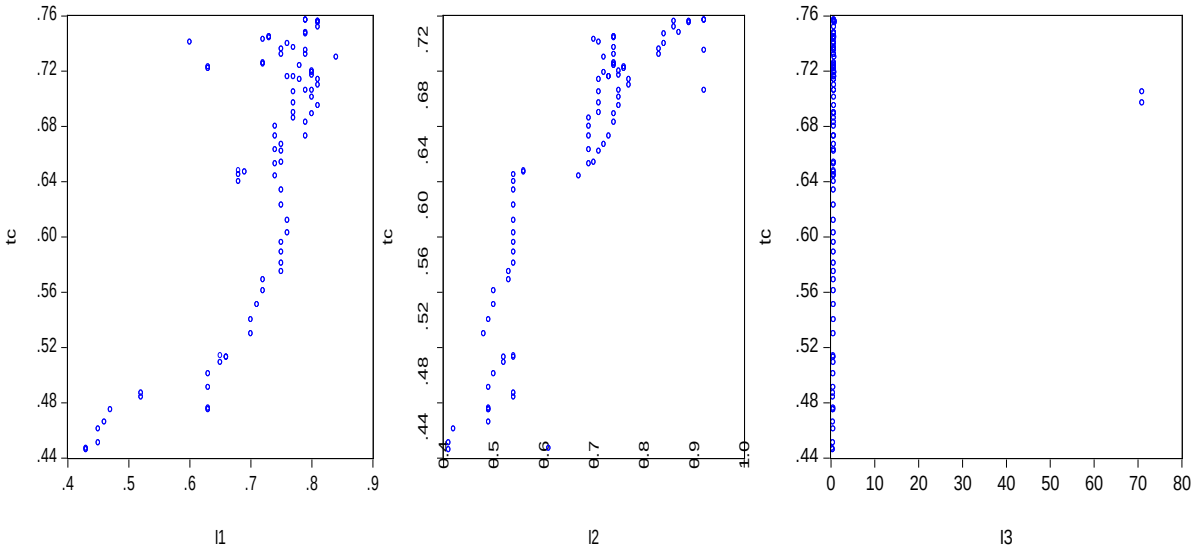

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من مخرجات برمجية Eviews 9.0

بالنظر لانتشار النقاط فانه يظهر أن المتغيرين المستقلين الأوليان يبينان وجود علاقة ما بينهما والمتغير التابع على عكس المتغير المستقل الثالث، هذه العلاقة لا يمكن تحديد طبيعتها هل هي خطية أو نصف لوغارتمية أو لوغارتيمية أو من شكل أخر إلا بعد التقدير المبدئي لمجموعة نماذج ومن تم اختيار أفضلها وفقا لمعايير المفاضلة مثل: AIC،SC ، HQ .

تقدير مختلف النماذج أعطانا عدة نتائج ويمكن تلخيص قيم معايير المفاضلة لديها في الجدول التالي:

جدول رقم (07): قيم معايير المفاضلة لاختيار أفضل نموذج

المعيار / النموذج	النموذج الخطي	النموذج نصف اللوغاريتمي الأول	النموذج نصف اللوغاريتمي الثاني	النموذج اللوغاريتمي
AIC	-3.687289	-2.635695	-3.810892	-2.777691
SC	-3.571536	-2.519942	-3.695139	-2.661937
HQ	-3.640758	-2.589163	-3.764360	-2.731159
R^2	0.858162	0.858162	0.874654	0.873078

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقا من مخرجات برمجية Eviews 9.0

إذ يظهر لنا أن النموذج الثالث والذي لديه اقل قيم في معاييره مجتمعة، إضافة إلى أن معامل التحديد الذي يمثل مدى قوة الارتباط مابين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة يحمل اكبر قيمة بنسبة تتجاوز 87.46%

وعليه فالصيغة الرياضية الأفضل هي للنموذج نصف اللوغاريتمي الثاني (من ناحية المتغيرات المستقلة) هذه الصيغة التي سنعتمد عليها في مختلف مراحل هذا البحث والذي ندرس فيه العلاقة على المدى القصير والطويل.

نلجأ إلى التحليل بالتكامل المتزامن الذي يحتفظ بالعلاقات السابقة للتحليل الساكن ينفيها على المدى الطويل لذلك فان أول خطوة يفترض القيام بها هي دراسة الاستقرارية لكل متغيرات النموذج ومن تم نقوم باختبار وجود التكامل المتزامن من عدمه.

المطلب الثاني : دراسة الاستقرارية:

استعمال اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية للمتغيرات المختارة من النموذج يظهر لنا النتائج التالية:

جدول رقم (08): نتائج اختبارات جذر الوحدة للاستقرارية[1]

المتغير/ الاختبار			LLC	IPS	ADF/F	PP/F	Breitung
TC	المستوى	نموذج بقاطع	0.000	0.0007	0.0012	0.0031	-
		نموذج بقاطع واتجاه	0.8246	0.8867	0.6264	0.9597	0.999
		نموذج دون قاطع واتجاه	0.7046	-	0.6920	0.9994	-
	الفرق الأول	نموذج بقاطع	0.1008	0.1240	0.0096	0.0079	-
		نموذج بقاطع واتجاه	0.0001	0.0043	0.0028	0.0004	0.0979
		نموذج دون قاطع واتجاه	0.0016	-	0.0000	0.0000	-
$LOG(I_1)$	المستوى	نموذج بقاطع	0.0157	0.1450	0.1462	0.2175	-
		نموذج بقاطع واتجاه	0.0024	0.3021	0.2206	0.1989	0.4296
		نموذج دون قاطع واتجاه	0.6114	-	0.9561	0.9525	-
	الفرق الأول	نموذج بقاطع	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	-
		نموذج بقاطع واتجاه	0.0000	0.0000	0.0001	0.0000	0.0136
		نموذج دون قاطع واتجاه	0.0000	-	0.0000	0.0000	-
$LOG(I_2)$	المستوى	نموذج بقاطع	0.0133	0.2583	0.2808	0.0059	-
		نموذج بقاطع واتجاه	0.0077	0.1130	0.0460	0.0027	0.5869
		نموذج دون قاطع واتجاه	0.9847	-	0.9923	0.9958	-
	الفرق الأول	نموذج بقاطع	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	-
		نموذج بقاطع واتجاه	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
		نموذج دون قاطع واتجاه	0.0000	-	0.0000	0.0000	-
$LOG(I_3)$	المستوى	نموذج بقاطع	0.0000	0.0012	0.0023	0.0060	-
		نموذج بقاطع واتجاه	0.0002	0.0248	0.0301	0.0566	0.0845
		نموذج دون قاطع واتجاه	0.9961	-	0.6939	0.6773	-
	الفرق الأول	نموذج بقاطع	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	-
		نموذج بقاطع واتجاه	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0005
		نموذج دون قاطع واتجاه	0.0000	-	0.0000	0.0000	-

المصدر : من إعداد الباحث انطلاقا من مخرجات برمجية Eviews 9.0

[1] هناك اختبار آخر من اختبارات جذر الوحدة هو اختبار HADRI لكننا استغنينا عليه هناك نظرا لان فرضياته عكس فرضيات البقية.

حيث يظهر أن كل السلاسل الزمنية للمتغيرات مستقرة عند الفرق الأول ووفقا لدرجة الاستقرار للسلاسل فانه يمكننا استعمال المنهجية التالية لمعرفة المسار الذي نتبعه حتى نحصل على النموذج الأنسب، هذه المنهجية يمكن عرضها على المخطط التالي:

شكل رقم (04): المنهجية المتبعة لاختيار النموذج الأنسب

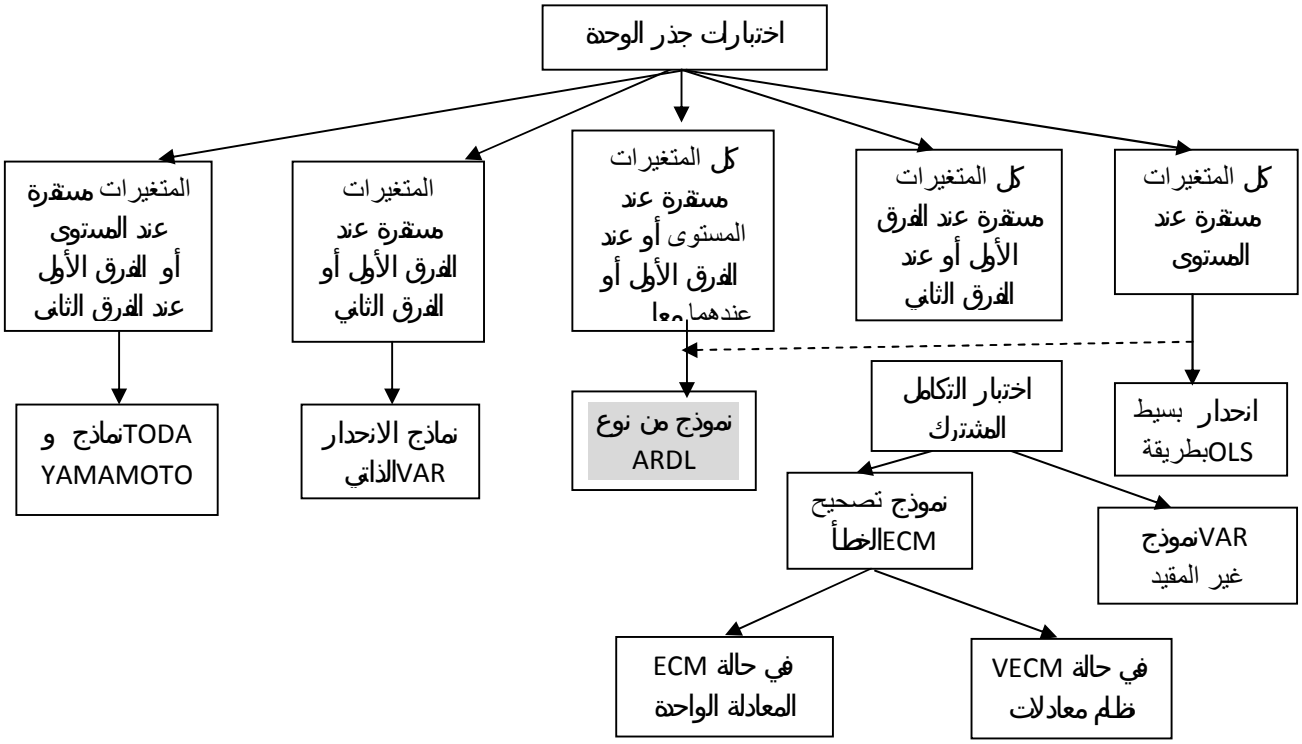

المصدر : من إعداد الباحث انطلاقا من مخرجات برمجية Eviews 9.0

حسب الشكل رقم (04) ونتيجة الجدول رقم (08) يظهر أن جميع السلاسل لا تستقر إلا عند إجراء الفرق عليها من الدرجة الأولى باستعمال اختبارات جذر الوحدة وعليه فنحن أمام خيارين إما تطبيق التكامل المتزامن باستعمال منهجية JOHANSON أو تطبيق منهجية ARDL.

يمتاز نموذج أو منهجية ARDL بعدة صفات أهمها دقة تقديراته كلما قل حجم العينات (إضافة إلى ربطه ما بين المدى القصير والطويل في معادلة واحدة)، ولان عينتنا صغيرة فإننا نحاول استخدام هذا النوع من النماذج والذي يطبق وفق الخطوات التالية:

شكل رقم (05): خطوات تطبيق منهجية ARDL

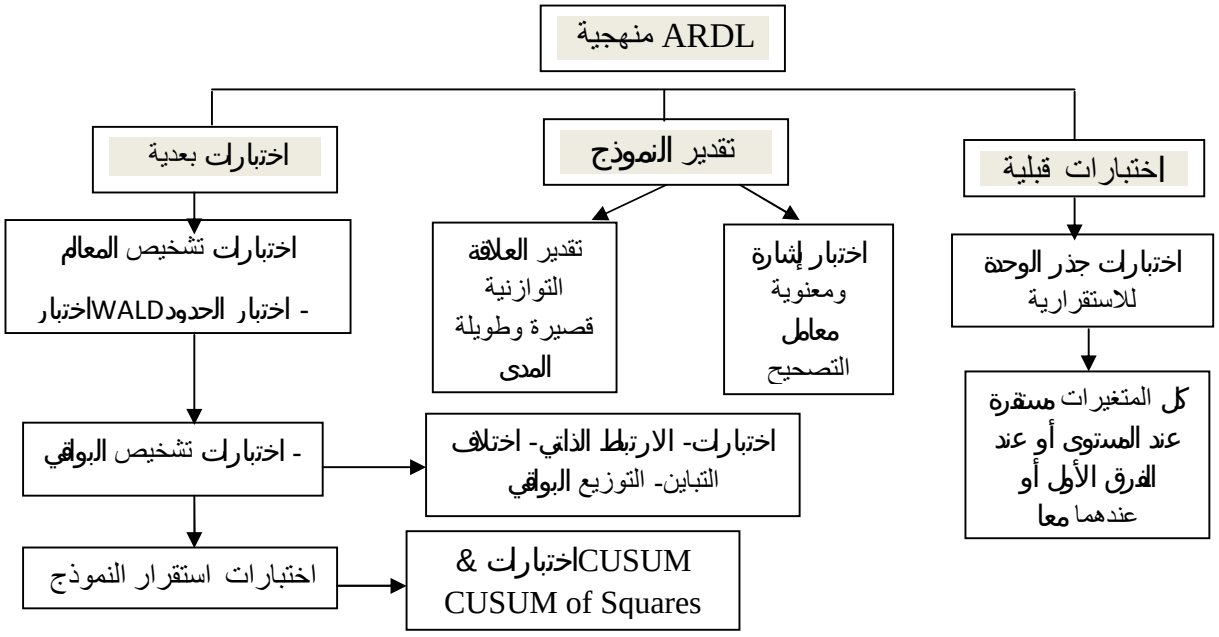

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من مخرجات برمجية Eviews 9.0

بما أننا قمنا بالاختبارات القبلية (وهي اختبارات جذر الوحدة للاستقرارية) لذلك فإننا نكمل باقي خطوات المنهجية بدأ بتقدير النموذج غير ان النموذج غير معلوم التباطأت سواء بالنسبة لمتغيره التابع أو متغيراته المستقلة وعليه فلا بد من تحديد درجة التأخير المثلى وفقا لعدد من المعايير.

تحديد درجة التأخير المثلى:

يمكّن هذا النموذج من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة على المديين الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. وأيضا في هذه المنهجية نستطيع تقدير معلمات المتغيرات المستقلة على المديين القصير والطويل.

وتعدّ معلماته المقدّرة في المدى القصير والطويل أكثر اتساقا، ولتحديد طول فترات الإبطاء الموزعة (n) نستخدم عادة معيارين هما إما (AIC) أو(SC) حيث يتم اختيار طول الفترة التي تدني قيمة كل من (AIC)أو (SC):

جدول رقم (09): نتائج تحديد درجة التأخير الزمني المثلى

Specification	HQ	BIC	AIC*	LogL	Model
3)، 3، 3،ARDL(2	-14.770384	-13.550555	-15.574201	608.097034	6
3)، 3، 3،ARDL(1	-8.814758	-7.691741	-9.554780	392.417306	3
2)، 2، 2،ARDL(2	-7.972145	-7.042752	-8.584577	348.460204	5
1)، 1، 1،ARDL(2	-8.123437	-7.484479	-8.544484	332.056952	4
2)، 2، 2،ARDL(1	-7.786515	-6.953933	-8.335152	334.730309	2
1)، 1، 1،ARDL(1	-7.801437	-7.259290	-8.158689	313.554099	1

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من مخرجات برمجية Eviews 9.0

وفقا لبيانات هذه الحالة يظهر لنا أن أفضل نموذج هو نموذج ARDL(2,3,3,3) وفقا لمعيارAIC ونفس الأمر يحدده الشكل الوارد في الملحق رقم (02)، وهو ما يعني أن لكل من المتغير التابع ومتغيرات المستقلة درجات تأخير حتى الدرجات الثانية والثالثة والتي يقدر النموذج فيها على هذا الأساس. ان النموذج المختار يأخذ الصيغة الرياضية التالية:

$$\Delta TC_t = ¤ + ¢_1 LOG\,(I1)_{t-1} + ¢_2 LOG\,(I2)_{t-1} + ¢_3 LOG\,(I3)_{t-1} + \sum_{i=1}^{2} {}^{-}_{1}\Delta TC_{t-i}$$

$$+ \sum_{i=1}^{3} {}^{-}_{2}\Delta LOG\,(I1)_{t-i} + \sum_{i=1}^{3} {}^{-}_{3}\Delta LOG\,(I2)_{t-i} + \sum_{i=1}^{3} {}^{-}_{4}\Delta LOG\,(I3)_{t-i} + £_t$$

حيث تكون معلمة المتغير التابع المتأخر لفترة واحدة على يسار المعادلة. تمثل ¢معلمات العلاقة طويلة الأمد. بينما تعبّر $^{-}$عن معلمات الفروق الأولى للفترة قصيرة الأمد. في حين أن ¤و £تشير إلى الجزء القاطع وأخطاء الحدّ العشوائي على التوالي. وبعد تقدير معالم هذا النموذج لابد من التحقق من إمكانية وجود علاقة توازنية على المدى الطويل.

تقدير النموذج:

جدول رقم (10): نتائج التقدير وفق طريقة ARDL

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
		Long Run Equation		
0.0000	-11044.02	3.81E-05	-0.421290	LOG(LOG(I1))
0.0000	-4922.310	0.000315	-1.551568	LOG(LOG(I2))
0.0000	8492.916	8.27E-06	0.070250	LOG(LOG(I3))
		Short Run Equation		
0.0036	-3.282690	0.005991	-0.019667	COINTEQ01
0.5346	0.631436	0.259618	0.163932	D(TC(-1))
0.2382	1.214171	0.051449	0.062468	DLOG(LOG(I1))
0.1894	1.356254	0.042810	0.058061	DLOG(LOG(I1)(-1))
0.2521	-1.177733	0.009722	-0.011450	DLOG(LOG(I1)(-2))
0.6223	0.500005	0.047768	0.023884	DLOG(LOG(I2))
0.9848	-0.019298	0.062151	-0.001199	DLOG(LOG(I2)(-1))
0.5876	-0.550732	0.056095	-0.030893	DLOG(LOG(I2)(-2))
0.2255	1.248716	0.046913	0.058581	DLOG(LOG(I3))
0.5001	0.686258	0.023342	0.016018	DLOG(LOG(I3)(-1))
0.4340	-0.797625	0.061478	-0.049036	DLOG(LOG(I3)(-2))
0.9322	0.086162	0.004432	0.000382	C
0.008237	S.D. dependent var		0.004000	Mean dependent var
-12.97850	Akaike info criterion		0.003044	S.E. of regression
-11.15539	Schwarz criterion		0.000195	Sum squared resid
-12.24562	Hannan-Quinn criter.		608.0970	Log likelihood

المصدر : من إعداد الباحث انطلاقا من مخرجات برمجية Eviews 9.0

اختبار معنوية وإشارة معامل التصحيح:

نلاحظ على ضوء نتائج تقديرنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد **(ARDL-UECM)** المدرجة في الجدول رقم (10)، معنوية حد تصحيح الخطأ**(CointEq(-1))** مع الإشارة السالبة المتوقعة والتي تعني الرجوع إلى الوضع المستقر التوازني، وهذا يعتبر دليلا أخر على وجود علاقة توازنية طويلة المدى

بين متغيرات نموذج النمو. وتشير قيمته إلى أن معدلات النمو تتعدل نحو قيمتها التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة من اختلال التوازن المتبقي من الفترة(t-1) تتعدى 100% ومن ناحية أخرى فان نسبة التصحيح تعكس سرعة تعديل مرتفعة نحو الرجوع إلى الوضع التوازني بعد اثر أي صدمة في النموذج نتيجة للتغير في محددات النمو الاقتصادي.

كما يتضح لنا مبدئيا من النموذج أن الكثير من المتغيرات المؤثرة في متغير TC من المتغيرات المختارة تؤثر فيه في أزمنتها الحالية في حالتها اللوغارتمية وهي: ((LOG(I1)، ((LOG(I2)، ((LOG(I3) على المدى الطويل، كما أن جميع المتغيرات في مجملها تؤثر في المتغير التابع (وفقا لاختبار فيشر).

هذا يتوافق كثيرا مع الواقع فالكثير من الظواهر الاقتصادية لا تستجيب مباشرة لمحدداتها وإنما نتيجة لتراكمات تاريخية، وهو ما جعل معامل التحديد كافيا نسبيا لتفسير النموذج بنسبة معتبرة، كما أن قيمة ديربن واتسون DW بعيدة نوعا ما عن مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى على أن استعمال نتيجة اختبار ARCH-LM بكون أفضل في مثل هكذا حالة. وقصد تشخيص باقي الفرضيات والنتائج فإننا نستعمل الاختبارات التالية:

تشخيص المعالم: ويتم ذلك من خلال:

اختبار الحدود: الذي أعطانا النتائج التالية:

جدول رقم (11): نتائج اختبار الحدود Bond test

99% CI		95% CI		90% CI			
High	Low	High	Low	High	Low	Coefficient	Variable
-0.421182	-0.421398	-0.421210	-0.421369	-0.421224	-0.421355	-0.421290	LOG(LOG(I1))
-1.550675	-1.552460	-1.550912	-1.552223	-1.551025	-1.552110	-1.551568	LOG(LOG(I2))
0.070273	0.070226	0.070267	0.070233	0.070264	0.070236	0.070250	LOG(LOG(I3))

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من مخرجات برمجية Eviews 9.0

بالنظر إلى نتائج هذا الاختبار يظهر أن القيم المحسوبة لاحصاءة F تقع داخل الحدود العليا والدنيا عند جميع مستويات المعنوية 90%، 95%، 99% أي أنها تتوسط جميع الحدود العليا وهذه النتيجة وفقا لجداول Pesaran تعني أن المسألة غير محسومة بوجود علاقة توازنية طويلة المدى.

اختبار WALD:

للحسم في إمكانية وجود تكامل متزامن من عدمه في إطار الـ(Wald test) فإننا نختبر الفرضية H_0 والتي تنصّ على"عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج"أي غياب علاقة توازنية طويلة الأجل ($\beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = 0$) مقابل الفرض البديل H_1: $\beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq 0$ كما هو موضح الجدول التالي:

جدول رقم (12): نتائج اختبار Wald

Probability	df	Value	Test Statistic
0.0000	(3، 21)	158.9493	F-statistic
0.0000	3	476.8479	Chi-square
			Null Hypothesis: C(1)=C(2)=C(3)=0
			Null Hypothesis Summary:
Std. Err.	Value	Normalized Restriction (= 0)	
0.017466	0.327898	C(1)	
0.033128	0.118246	C(2)	
0.000636	0.001742	C(3)	

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من مخرجات برمجية Eviews 9.0

تشخيص البواقي: باستعمال اختبارات كل من معامل الالتواء ومعامل التفرطح وإحصائية جاك بيرا (**Jaque-Bera**) تؤكد أن البواقي لا تتوزع طبيعيا كما هو موضح في نتائج الشكل رقم 06 التالي:

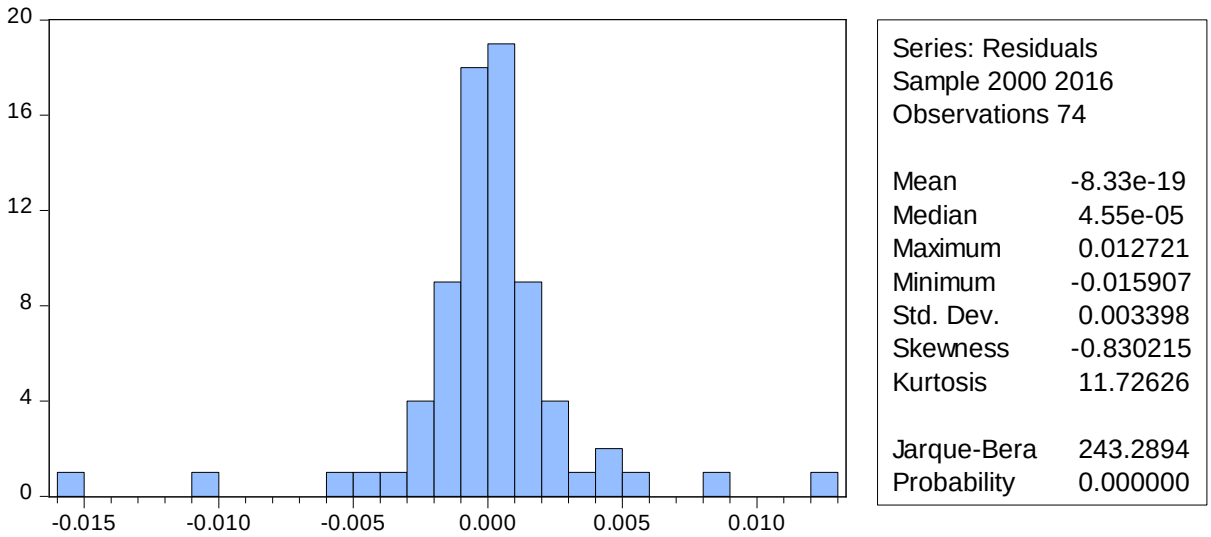

المصدر: من إعداد الباحث

تفسير النتائج:

لقد بينت النتائج أن تنمية الموارد البشرية في دول المغرب العربي لها دلالة احصائية على تنمية مستويات معدلات نموها وهذا على المدى الطويل فتوفير الحاجات الأساسية من تعليم وصحة وغداء وحاجات أخرى كانت إلى وقت ما كمالية لكننا نراها اليوم أكثر من ضرورية كالاتصالات والمواصلات، كل هذه الحاجات وغيرها يساعد في تطوير حركية الاقتصاد اذا ما تم استغلالها استغلالا امثلا.

فالمواد والمصادر الأولية موجودة بهذه البلدان خصوصا في الجزائر والمغرب وليبيا وبدرجات اقل في تونس وموريتانيا تحتاج إلى كوادر بشرية مكونة لاستغلالها بدلا من تصديرها الى الضفة الشمالية من المتوسط والى دول متقدمة أخرى باب خس الإثمان ومن تم شرائها كمنتجات نهائية من هذه البلدان بأسعار عالية

خلاصة الفصل :

قدمنا من خلال هذا الفصل مختلف الخطوات المتبعة في الدراسة التطبيقية بداية من عرض إجراءات الدراسة انتقالا إلى أدواتها وصولا إلى قاعدة البيانات.

حيث تعرفنا على متغيرات الدراسة وقمنا بعرض حول السلاسل الزمنية المقطعية، ونماذج المكونة لها، وكذلك طرق اختبارات المفاضلة بين النماذج ثم تقدير معلمات النموذج.

من خلال اختبارات السببية والتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة تبين وجود أثر لمؤشر التنمية البشرية على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي خلال فترة الدراسة، إضافة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين.

الخاتمة العامة:

تعتبر تنمية الموارد البشرية وتطويرها الثروة الحقيقية والرئيسية للأمم، لذلك أصبح الاهتمام بالعنصر البشري متزايد لقدرته على الابتكار والتطوير والاختراع والتجديد وكلما تمكنت الدولة من الحفاظ على ثرواتها البشرية وعملت على تنمية قدراتها، عن طريق التأهيل والتدريب، كلما تقدمت اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا بين الأمم الأخرى.

من خلال دراستنا هذه والمتعلقة ب: دور الموارد البشرية في الرفع من النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي، ولمحاولة الاجابة على هذه الاشكالية"".

قمنا في البداية في الفصل الاول بالتطرق الى الاطار المفاهيمي للتنمية البشرية بالحديث على تعاريف الخاصة بالتنمية البشرية واسبابها واهدافها، ثم الحديث عن النمو الاقتصادي بابراز مفهومه واهم النظريات الاقتصادية التي ساهمت في هذا المفهوم ،وايضا الى محددات النمو الاقتصادي ونماذج النمو الحديثة، اضافة الى ذلك قمنا بالحديث على مفهوم التنمية البشرية بالتركيز على مفهومها والاطار المرجعي لها ، وكذا ابعاد التنمية البشرية، واهدافها ومؤشرات قياسها،ثم علاقة التنمية البشرية بالعوامل الاقتصادية، وفي الاخير ابرزنا اهم الادبيات السابقة للدراسة وذلك من اجل الاستفادة منها وتوجيه دراستي الى نقاط اخرى اهم.

اما في الفصل الثاني الخاص بالدراسة التطبيقية الذي جاء بعنوان دراسة وصفية لتطور التنمية البشرية والنمو الاقتصادي في دول المغرب العربي الذي تناولنا فيه واقع التنمية البشرية في المغرب العربي في ضوء مؤشرات القياس وكذا دليل التنمية البشرية في دول المغرب العربي بابراز (النمو السكاني،ظروف التعليم ، الصحة)، وكذا واقع الاداء الاقتصادي في هذه الدول بالتركيز على ابراز (مؤشرات البطالة، معدل نمو الناتج الداخلي وتطور الاستثمار والادخار المحلي)، وفي الاخير كان علينا ابراز الدراسة القياسية بدراسة مدى العلاقة الموجودة بين مؤشرات التنمية البشرية والنمو الاقتصادي في دول المغرب العربي وتحليل النتائج.

بعد دراسة الموضوع توصلنا إلى:

اختبار الفرضيات:

– هناك استناد نظري لمختلف المدارس الفكرية لمفهوم التنمية البشرية والنمو الاقتصادي وهذا يؤكد صحة الفرضية الاولى وهذا راجع لاهميتها في تطوير حياة الانسان ومساهمتهما في التنمية الاقتصادية

– ان اعتماد دول المغرب العربي على تنمية الموارد البشرية بمختلف انواعها في كل المجالات يعزز من اداء النمو الاقتصادي، يؤكد صحة الفرضية الثانية لما لهذا المؤشر دور في تحسين ظروف الصحة والتعليم وفاعلية الانسان مما يزيد من ادائه والرفع من مردوديتة في العمل وبالتالي التاثير على الاداء الاقتصادي.

– لا تزال نتائج استراتيجية تنمية الموارد البشرية ضعيفة بالرغم من طول الفترة الزمنية منذ ان اعلنت دول المغرب العربي انتهاجها لهذه الاستراتيجية ،تؤكد صحة الفرضية الثالثة وذلك لكون هاته الدول خاصة موريتانيا لم تعطي الاهمية الكبيرة لهذا المفهوم راجع ذلك الى انتشار التخلف والفقر، اما ليبيا راجع الى عدم الاستقرار السياسي والامني في السنوات الاخيرة.

– هناك تاثير متبادل بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي ،وهذا يؤكد صحة الفرضية الرابعة من خلال الدراسة القياسية ،حيث تعمل التنمية البشرية من خلال توفير الاطارات والموارد التي تؤدي الى تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الفعالية الاقتصادية.

– ان نموذج التاثيرات الثابتة هو النموذج الملائم لهذه الدراسة، هذا يؤكد صحة الفرضية الخامسة.

-وجود علاقة ارتباطية بين مؤشر التنمية البشرية والنمو الاقتصادي.

– نتائج الدراسة:

– على الرغم من اختلاف وجهات النظر وتباينها في تعريف التنمية البشرية والنمو الاقتصادي الا نها تتفق في مجملها على اهمية هذين المفهومين في الحياة الاقتصادية.

– اصبح الاعتماد على التنمية البشرية والنمو الاقتصادي والربط بينها ركيزة تنموية اساسية بمختلف الدول.

– تعتمد دول المغرب العربي على تنمية مؤشرات التنمية البشرية والنمو الاقتصادي من خلال العديد من البرامج ، الا انها لم ترقى الى الاهداف المرجوة.

– تساهم التنمية البشرية بمختلف مؤشراتها في الرفع من نسبة التشغيل والاستثمار وكذا الناتج الداخلي الخام في دول المغرب العربي .

– هناك علاقة ارتباطية بين مؤشر التنمية البشرية والنمو الاقتصادي في دول المغرب العربي حسب الدراسة القياسية، اضافة الى وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرين.

-توصيات الدراسة:

العمل على تصميم خطط تنموية هدفها الربط بين تنمية الموارد البشرية و التنمية الاقتصادية.

1. الخبرة والمهارة من خلال التدريب والتهيئة.
2. الاستفادة من استقطاب أصحاب الكفاءات والخبرة والطاقات الإبداعية.
3. إعادة النظر في المناهج الدراسية والتخصصات بما يتناسب مع الحاجة العملية في سوق
4. العمل.

5. تدريب الشباب و الخريجين الجدد و وضع خطط للارتقاء بهم.
6. تشجيع الشباب ودعمهم على إنشاء المؤسسات و المشاريع الصغيرة.
7. على الدولة الربط بين سياسة التخطيط الإنمائي وبين سياسة التخطيط للمورد البشري.
8. وضع الاستراتيجيات المتطورة لتلبية متطلبات سوق العمل وفق منظور علمي.
9. إتاحة الفرص العديدة للموارد البشرية للتعرف على طاقاتها الكامنة وتنميتها وتوظيفها.
10. تشجيع الأفكار المحلية للشباب والتخلي عن استراد الأفكار البالية من الدول الأجنبية لأنها لن تعطينا إلى البقايا.
11. العمل على إيجاد قيم ومبادئ وأفكار تنموية من مصادرنا القرآنية والتمسك بها قدر المستطاع، وتعليمها للأجيال اللاحقة.
12. قيام الجامعات العربية بإد ا رج التنمية البشرية كمقياس يدرس في كل التخصصات دون استثناء كونها ترتبط بمجال الصحة، والتربية والتعليم، وبالدخل.

آفــاق الدراسة:

مهما حاولنا حصر جوانب الموضوع إلا أنه نجد دائما جوانب لم نتطرق إليها وربما تكون هي مواضيع دراسات مستقبلية، ونقترح جملة من المواضيع للبحث:

- أثر التنمية البشرية على التنمية الاقتصادية في الدول العربية.
- محددات التنمية البشرية في الجزائر
- تأثير الزيادة السكانية على معدلات التنمية البشرية في الجزائر

قائمة المراجع

باللغة العربية

1. ابراهيم مراد الدعمة ،**التنمية البشرية الانسانية ، بين النظرية والواقع**، دار مناهج النشر، عمان ،2009.
2. بلعزوز بن علي، **"محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة 2008.
3. بوحفص حاكمي، **الاصلاحات الاقتصادية واشكالية النمو،2009،دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب وتونس**.
4. جمال حلاوة وعلي صالح، **مدخل الى علم التنمية**،ط1، دار الشروق للنشر،2009.
5. حامد عمار، **التنمية البشرية في المغرب العربي ، المفاهيم المؤشرات الأوضاع** ، الطبعة الأولى ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيعالقاهرة ، 1992
6. حربي محمد موسى عريقات،**مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي**،دار وائل للنشر والتوزيع،ط1،عمان، الاردن.
7. حسين بن عارية، بطاهر سمير ،**دور التعليم في النمو الاقتصادي** .
8. حسين عبد الحميد احمد رشوان، **التنمية اجتماعيا ،ثقافيا،اقتصاديا ،سياسيا** ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2009 .
9. خالد بن حمد بن عبد الله القدير، **اختيار فرضية كالدور للعلاقة بين الانتاج الصناعي والنمو الاقتصادي في السعودية .**
10. خيري خليل الجميلي،**التنمية الادارية في التنمية الاجتماعية**،المكتب الجامعي الحديث ،الاسكندرية،1998.
11. رعد سامي عبد الرزاق التميمي، **العولمة و التنمية البشرية المستدامة في المغرب العربي** ، الطبعة الأولى ، دار دجلة عمان 2008.
12. روبر بارو ،**محددات النمو الاقتصادي،دراسة تجريبية عبر البلدان**،ترجمة نادر ادريس التل،دار الكتاب الحديث،عمان،1998
13. سعد طه علام،**التنمية والدولة**،دار طيبة للنشر والتوزيع،القاهرة،2003.
14. صبيحة بخوش، **اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان،2010.
15. طارق السيد، **علم اجتماع التنمية** ، مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية 2007 .
16. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **''اتجاهات حديثة في التنمية''**، الدار الجامعية، الإسكندرية، طبعة 2003.
17. عبد الله عطوي، **التنمية السكانية**،ط1 ، دار النهضة العربية ،بيروت،2004 .
18. علي الطراح وغسان سنو ،**التنمية البشرية في المجتمعات النامية والمتحولة** ، ط1 ،دار النهضة ، بيروت، 2004.
19. قباري اسماعيل،**علم الاجتماع الصناعي،مشكلات الادارة والتنمية الاقتصادية**،منشاة المعارف،مصر،1977.
20. محمد صالح تركي القريشي،**علم اقتصاد التنمية**،اثراء للنشر،ط1،الاردن.
21. محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف،**التنمية الاقتصادية،دراسة نظرية وتطبيقية**،الاسكندرية ،مصر،2003.
22. محمد ناجي حسن خليفة، **''النمو الاقتصادي– النظرية والمفهوم''**، دار القاهرة للنشر، القاهرة، 2001ص .07
23. ممدوح عوض الخطيب،**محددات النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي السعودي**،السعودية:2009 .
24. ميشيل توادارو ،التنمية الاقتصادية.
25. هشام مصطفى الجمل، **دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الاسلامي والنظام المالي الوضعي** ، دراسة مقارنة ط1 ، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية،2006.

المجلات:

01-زكريا يحي جمال، **إختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية** ، مجلة العراقية للعلوم إحصائية , العدد21, .

المذكرات:

01- عزالدين تمار ؛**دراسة قياسية لأثر التضخم على النمو الإقتصادي 2000-2013** ؛رسالة مقدمة لنيل شهادة ماستر علوم إقتصادية؛ جامعة ورقلة 2016.

الملتقيات:

- دحماني محمد ادريوش وآخرون، **دراسة لانتقال رؤوس الأموال الدولية في إطار العلاقة بين الاستثمار والادخار في دول المغرب العربي: دراسة قياسية (1980-2016)**، مجلة دراسات اقتصادية كمية، ع02 ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2016.

التقارير:

01- منظمة الامم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية ،2003

02-تقرير التنمية البشرية 1996،منشورات الامم المتحدة الانمائي، نيويورك.02-

03- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، دراسة خلفية لتقرير التنمية الإنسانية العربية ،2010.

المراجع الاجنبية:

[1]Baltagi, B, **Econometric Analysis of Panel Data**, 5th Edition, wiley, USA, August 2013

- Bourbonnais, R**, Économétrie : Cours et exercices corrigés**, 9e, Dunod, Paris, 2016.
- Brooks, Ch, **Introductory Econometrics for Finance**, 2e, Cambridge university press, United Kingdom, without date.
- DIMITRIOS, A& ALL, **Applied Econometrics A Modern Approach Using Eviews and Microfit**, Revised Edition, USA, 2007.
- Heij, Ch & ALL, **Econometric method and application in Business and Economics,** Oxford University Press Inc., New York, 2004.
- Moody, C, **Basic-econometrics-using-stata,** Economics Department, College of
- William and Mary, 2009.
- Wooldridge, J. M., **Introductory Econometrics A Modern Approach**, 5e, South-Western, USA, 2013.
- AGHION P ET HOWIT P .**THEORIE de la croissance ndogene 2000**. Dunod .paris.france.p355-356.
- HUART J.O.**Analyse macroeconomique**.édition la découverte 2000..paris .france.p402
- Jean rivoire **, l'economie de marché que sais –je** ?, édition dahleb, Alger 1994.

مواقع الانترنيت:

-01www. étudiant dz.net -

-02WWW.GOOGLE.COM.LE RAPORT SUR LE DEVELOPPEMENT HUMAIN 201

الملاحق:

ملحق رقم (01) مؤشرات التنمية البشرية والنمو الاقتصادي في دول المغرب العربي خلال الفترة من 2000–2016

موريطانيا				
	y tc	x1 life expectancy	x2 education index	x3 GDP
2000	!!!!!!!!!!!	0,48	0,41	0,46
2001	0,446	0,43	0,41	0,46
2002	0,447	0,43	0,61	0,28
2003	0,451	0,45	0,41	0,5
2004	0,461	0,45	0,42	0,52
2005	0,466	0,46	0,49	0,48
2006	0,475	0,47	0,49	0,49
2007	0,475	0,63	0,49	0,51
2008	0,476	0,63	0,49	0,51
2009	0,484	0,52	0,54	0,49
2010	0,487	0,52	0,54	0,49
2011	0,491	0,63	0,49	0,51
2012	0,501	0,63	0,5	0,52
2013	0,509	0,65	0,52	0,55
2014	0,513	0,66	0,52	0,54
2016	0,513	0,66	0,54	0,54

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على تقرير الامم المتحدة للتنمية البشرية

الجزائر				
	y tc	x1 life expectancy	x2 education index	x3 GDP
2000	0,644	0,74	0,67	0,65
2001	0,653	0,74	0,69	0,66
2002	0,663	0,74	0,69	0,66
2003	0,673	0,74	0,69	0,69
2004	0,680	0,74	0,69	0,68
2005	0,686	0,77	0,69	0,69
2006	0,690	0,77	0,71	0,7
2007	0,697	0,77	0,71	71
2008	0,705	0,77	0,71	71
2009	0,714	0,78	0,71	0,72
2010	0,724	0,78	0,74	0,72
2011	0,732	0,79	0,74	0,73
2012	0,737	0,77	0,74	0,71
2013	0,741	0,6	0,71	0,62
2014	0,743	0,72	0,7	0,63
2016	0,745	0,73	0,74	0,76
2016	0,744	0,73	0,74	0,75

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على تقرير الامم المتحدة للتنمية البشرية

ليبيا				
	y tc	x1 life expectancy	x2 education index	x3 GDP
2000	0,732	0,75	0,83	0,7
2001	0,736	0,75	0,83	0,72
2002	0,74	0,76	0,84	0,72
2003	0,747	0,79	0,84	0,72
2004	0,748	0,79	0,87	0,72
2005	0,752	0,81	0,86	0,72
2006	0,756	0,81	0,86	0,72
2007	0,757	0,79	0,92	0,73
2008	0,757	0,79	0,92	0,73
2009	0,755	0,81	0,89	0,82
2010	0,756	0,81	0,89	0,82
2011	0,706	0,79	0,92	0,73
2012	0,735	0,79	0,92	0,73
2013	0,73	0,84	0,72	0,79
2014	0,719	0,8	0,72	0,8
2016	0,716	0,76	0,73	0,75
2016	0,716	0,77	0,73	0,76

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على تقرير الامم المتحدة للتنمية البشرية

تونس				
	y tc	x1 life expectancy	x2 education index	x3 GDP
2000	0,654	0,75	0,7	0,67
2001	0,662	0,75	0,71	0,68
2002	0,667	0,75	0,72	0,69
2003	0,673	0,79	0,73	0,69
2004	0,683	0,79	0,74	0,7
2005	0,689	0,8	0,74	0,71
2006	0,695	0,81	0,75	0,73
2007	0,701	0,8	0,75	0,73
2008	0,706	0,8	0,75	0,73
2009	0,71	0,81	0,77	0,72
2010	0,714	0,81	0,77	0,72
2011	0,717	0,8	0,75	0,73
2012	0,72	0,8	0,75	0,73
2013	0,722	0,63	0,76	0,71
2014	0,723	0,63	0,76	0,72
2016	0,725	0,72	0,74	0,73
2016	0,726	0,72	0,74	0,73

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على تقرير الامم المتحدة للتنمية البشرية

المغرب				
	y tc	x1 life expectancy	x2 education index	x3 GDP
2000	0,53	0,7	0,48	0,58
2001	0,54	0,7	0,49	0,59
2002	0,551	0,71	0,5	0,6
2003	0,561	0,72	0,5	0,6
2004	0,569	0,72	0,53	0,61
2005	0,575	0,75	0,53	0,62
2006	0,581	0,75	0,54	0,63
2007	0,589	0,75	0,54	0,63
2008	0,596	0,75	0,54	0,63
2009	0,603	0,76	0,54	0,62
2010	0,612	0,76	0,54	0,62
2011	0,623	0,75	0,54	0,63
2012	0,634	0,75	0,54	0,63
2013	0,64	0,68	0,54	0,64
2014	0,645	0,68	0,54	0,64
2016	0,647	0,69	0,56	0,63
2016	0,648	0,68	0,56	0,64

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على تقرير الامم المتحدة للتنمية البشرية

الملحق رقم (02): معيار اكاييك لإختيار أفضل نموذج

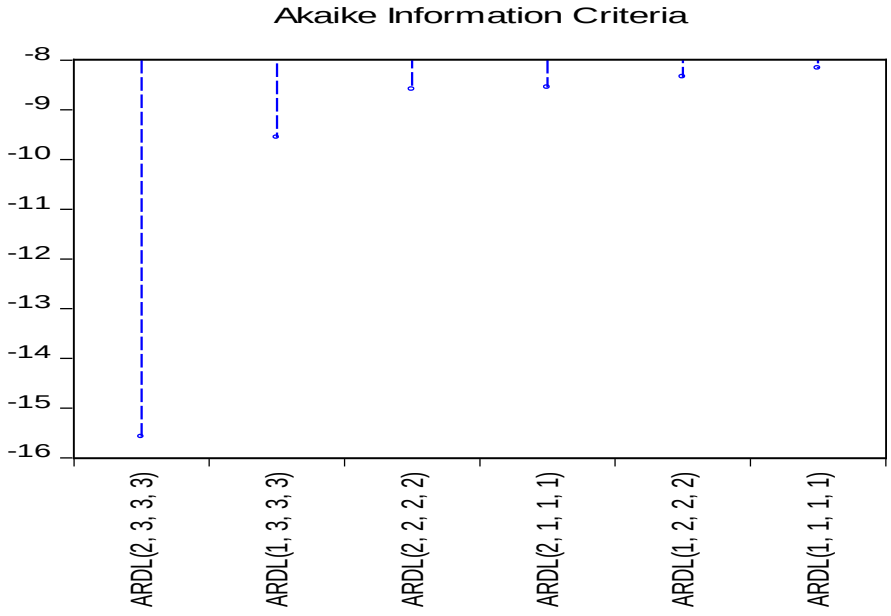

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS